Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية لسنة 2016

وزارة الاقتصاد و المالية

مشروع نجاعة الأداء 2016

الجزء الأول:
تقديم وزارة الاقتصاد و المالية

صلاحيات و مهام الوزارة

تتكلف وزارة الاقتصاد والمالية بإعداد سياسة الدولة في مجال المالية العمومية والمجال الجمركي والجبائي والمالي فضلا عن مجال تدبير المالية الخارجية ومجال مراقبة المؤسسات العمومية والخوصصة وتنسيق وتتبع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة .

ويمكن تقسيم مهام الوزارة كالتالي:

في المجال الميزانياتي والجبائي :

- إعداد مشاريع قوانين المالية وتتبع تنفيذها؛
- تحديد ووضع السياسات الجبائية والجمركية ؛
- تحصيل الإرادات ودفع النفقات العمومية .

في المجال المالي:

- تحديد شروط التوازنات المالية الداخلية والخارجية وإعداد الأحكام والتدابير اللازمة لذلك ؛
- ضمان الوصاية على الوسطاء الماليين والأبناك ومؤسسات الائتمان والسوق المالية والتقنين وتتبع أنشطتها ؛
- تمثيل المغرب في مؤسسات التمويل الدولية والجهوية.

في مجال الرقابة:

- مراقبة جميع الإيرادات والنفقات العمومية؛
- مراقبة مالية الجماعات الترابية؛
- المراقبة المالية للشركات والمؤسسات العمومية والشركات المفوضة وكذا الشركات والمؤسسات التي تستفيد من الدعم المالي للدولة أو للجماعات المحلية؛
- تقنين ومراقبة أنشطة شركات التأمين وإعادة التأمين والرسملة والمساهمة في مراقبة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي.

وبالموازاة مع ما سبق، فإن الوزارة مكلفة ب:

- التتبع المنتظم لتدبير المؤسسات والهيآت العمومية لمحفظة الدولة بغرض تنفيذ السياسة العامة والقطاعية للدولة في مجال إصلاح وعقلنة وإعادة هيكلة القطاع العام وانفتاحه على القطاع الخاص؛
- إعداد الوثائق المتعلقة بالقيم المنقولة والعقارية للدولة؛
- الدفاع عن الإدارات العمومية أمام المحاكم عن طريق الوكالة القضائية للمملكة.

رهانات ومحاور استراتيجيـــة الـــوزارة

تواكب وزارة الاقتصاد والمالية عمل الحكومة، بحكم دورها المركزي في قيادة وتتبع الإصلاحات المهيكلة بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي ترمي لتحقيق تنمية مستدامة ومندمجة ومتضامنة تمكن من استرجاع الثقة وجلب الاستثمارات. وفي هذا الصدد، تقوم الوزارة بعدة أدوار من بينها:

- ضمان التوازنات الماكرو اقتصادية للدولة والسهر على شروط تمويل الاقتصاد؛
- قيادة السياسات العمومية المشتركة وتمويل الاستراتيجيات القطاعية؛
- دعم التنافسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلاد؛
- قيادة الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتحديث البيئة الاقتصادية بشكل عام؛
- القيام بدور الهيئة التنظيمية لتعبئة وتوزيع وعقلنة استعمال الموارد المالية.

وفي هذا الإطار، وضعت وزارة الاقتصاد والمالية خطة استراتيجية تشمل المحاور الأربعة التالية:

- **تعزيز الحكامة الجيدة في تدبير المالية العمومية**

من ضمن أولويات هذا المحور نجد:

- تحديث الإطار القانوني عبر اعتماد مجموعة من النصوص تهم دعم الحكامة الجيدة وتعزيز التنافسية وتحسين شروط تمويل الاقتصاد ؛
- التطبيق التدريجي لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية ابتداء من فاتح يناير 2016 والتي ستمكن من دعم فعالية ونجاعة وتناسق السياسات العمومية وكذا تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن من خلال الرفع من نجاعة التسيير العمومي ؛
- تحديث ودعم نظام تدبير ومراقبة المؤسسات العمومية وتعميم التعاقد بين الدولة وهذه المؤسسات؛
- تحديث نظام تدبير المشتريات العمومية الذي يهدف على الخصوص، لمحاذاة قواعد التدبير مع المعايير الدولية في هذا المجال عبر اعتماد المرسوم الجديد للصفقات العمومية؛
- تحسين تحصيل الإرادات وعقلنة النفقات العمومية عبر تقليص نمط حياة الدولة وترشيد نفقات الموظفين ؛
- عقلنة وترشيد تدبير المالية العمومية عن طريق النظام المندمج الجديد للإيرادات والذي يروم إلى تحسين القدرة التدبيرية للإدارة العمومية عند القيام بمهام التحصيل وتسهيل انفتاحها على محيطها الخارجي.

- **دعم نمو قوي، دائم ومندمج**

إن متابعة البناء المؤسساتي وتسريع وثيرة الإصلاحات الهيكلية تساهم في دعم الثقة في الاقتصاد المغربي وفي تنشيط التنمية. إلا أن هذه الأخيرة تقتضي كذلك دعم الاستثمار العمومي وتوجيهه نحو مواصلة تحسين البنيات التحتية

وتحسين الشروط الكفيلة بجلب الاستثمارات ولاسيما نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والخالقة لفرص الشغل.

وفي هذا الإطار، فإن مهمة وزارة الاقتصاد والمالية تتمثل في تحسين مناخ الأعمال عن طريق :

- تبسيط النظام الجبائي ودعمه لأجل تحقيق الأهداف المتعلقة بتشجيع الاستثمار ودعم الشركات وتحسين تنافسيتها ودعم القدرة الشرائية للأسر. وفي هذا الإطار، فإن الوزارة ستواصل الإصلاح الجبائي الذي بدأته منذ بضع سنوات بغرض ضمان استقرار الموارد الضرورية عبر تعبئة المداخيل الجبائية الداخلية وتقليص الفوارق الضريبية (تعدد الإعفاءات وتقلص الوعاء الضريبي، إلخ...) ودعم أكبر للعدالة الجبائية ؛
- تعبئة أكبر للادخار وتوزيع أكثر نجاعة للموارد المالية، وهو ما يفترض المحافظة على إطار ماكرو اقتصادي سليم وخلق نظام مالي عصري واعتماد سياسة تمويل للخزينة ملائمة مصحوبة بتدبير أمثل للدين وللخزينة العمومية. وفي هذا السياق، فإن دعم أدوات تتبع الوضعية الاقتصادية والمالية يساهم في تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها والكفيلة بالتخفيف من آثار الأزمة الدولية.

- **مواكبة الإصلاحات الكبرى للدولة**

بحكم دورها الهام في تدبير المالية العمومية، فإن وزارة الاقتصاد والمالية توجد في صلب مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى دعم توجه اقتصاد المملكة نحو النمو والعصرنة وذلك وفقا لمقتضيات الدستور الجديد المعتمد يوم فاتح يوليو 2011.

ويتمثل الرهان بالنسبة للوزارة بخصوص هذا المحور في المساهمة الفعلية والفعالة في تنفيذ موجة الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية التي يعرفها المغرب : الجهوية المتقدمة، إصلاح نظام التقاعد، مراجعة نظام المقاصة، الإصلاح الضريبي إلخ...

بالموازاة مع ذلك، فإن الوزارة مطالبة بمواكبة الاستراتيجيات القطاعية عند وضعها وعند تقييمها وبدعم التجهيزات العمومية لاسيما عبر تعبئة العقار العمومي.

- **تحسين التنظيم والحكامة داخل وزارة الاقتصاد والمالية**

بهذا الخصوص، فإن المجهودات التي بذلتها الوزارة على مستوى تحسين تنظيمها وطريقة حكامتها تتمثل في :

- تطوير ثقافة التخطيط الاستراتيجي المعتمد على التعاقد والتدبير المبني على النتائج : تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف عملية مصحوبة بمؤشرات للتتبع؛
- إنعاش منهجية الجودة في تدبير الخدمات الموجهة للمرتفقين وتطوير علاقات الثقة مع المواطنين؛
- اعتماد تنظيم أمثل للوزارة ودعم التعاون بين مختلف مكوناتها مع تشجيع الاستعمال المشترك للوسائل ؛
- تدعيم دور العنصر البشري في رفع الأداء عبر سياسة معقلنة لتدبير الموارد البشرية مبنية على نظام التدبير التوقعي لأعداد الموظفين وللمناصب وللكفاءات وعلى خطة تكوينية تستجيب للاحتياجات من الكفاءات وعلى نظام للتقييم والتشجيع شفاف ونزيه ؛

- تحسين فعالية التواصل عبر تنظيم ميثاق التواصل وتشجيع الولوج للمعلومة وتقاسم المعرفة بواسطة الاستعمال الأمثل لتقنيات التواصل والاتصال ولاسيما البوابات الالكترونية للوزارة وشبكات التواصل الاجتماعي. وسيكون لهذا الجهد مساهمة كبيرة في العمليات الهادفة لتطوير الشفافية ومحاربة الفساد؛
- استقرار ودمج وتطوير أنظمة المعلومات مع ضمان فعالية التدبير وتحسين الجودة ودعم السلامة وتبسيط المساطر ؛
- دعم اللاتمركز داخل الوزارة و تشجيع الاستعمال المشترك للوسائل.

تقديم الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2016:

جدول 1: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الفصول (بمليون درهم)

النفقات	مشروع قانون المالية لسنة 2016		المجموع قانون المالية لسنة 2016	قانون المالية 2015	مشروع قانون المالية لسنة 2016/ قانون المالية لسنة 2015
	الميزانية العامة	*مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 1*			
الموظفون	2 259.74		2 259.74	2 208.57	2.3%
المعدات والنفقات المختلفة	383.69	85	468.69	453.49	3.4%
الاستثمار 2	189.07		189.07	200.91	- 5.9%
المجموع	**2 832.5**	**85**	**2 917.5**	**2 862.97**	**1.9%**

الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2016 حسب البرامج

جدول 2: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج

برامج الوزارة	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2016)			المجموع الميزانية العامة 2016	قانون المالية لسنة 2015	% مشروع قانون المالية لسنة 2016/ قانون المالية لسنة2015	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة2016	المجموع
	فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار					
برنامج دعم و قيادة	210 512 000	109 039 000	45 959 000	365 510 000	350 396 000	4,31%	0	365 510 000
برنامج السياسة الاقتصادية و استراتيجية المالية العمومية	322 643 000	11 111 000	10 480 000	344 234 000	330 194 000	4,25%	0	344 234 000
برنامج تبسيط تأمين المبادلات و حماية المستهلك	532 097 000	85 458 000	35 586 000	653 141 000	626 715 000	4,22%	42 000 000	695 141 000
برنامج تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل و مسك المحاسبة العمومية	542 341 000	65 910 000	17 428 000	625 679 000	599 365 000	4,39%	43 000 000	668 679 000
برنامج تعبئة و تحصيل الموارد الجبائية	554 843 000	89 680 000	53064000	697 587 000	665 120 000	4,88%	0	697 587 000
برنامج تدبير الملك الخاص للدولة	97 304 000	22 492 000	26553000	146 349 000	140 820 000	3,93%	0	146 349 000
المجموع	2 259 740 000	383 690 000	189 070 000	2 832 500 000	2 712 610 000	4,42%	85 000 000	2 917 500 000

تنبني هيكلة ميزانية وزارة الاقتصاد و المالية على ستة برامج:

- الدعم والقيادة؛
- السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية؛
- تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك؛
- تنفيذ النفقة العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة العمومية؛
- تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية؛
- تدبير الملك الخاص للدولة.

التوزيع الجهوي لاعتمادات برامج الوزارة

برنامج: تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
طنجة - تطوان- الحسيمة	5 068 000	2 030 000	7 098 000
الجهة الشرقية	3 538 000	4 251 000	7 789 000
فاس - مكناس	433 500		433 500
الرباط - سلا - القنيطرة	3 232 136	490 000	3 722 136
بني ملال - خنيفرة			
الدار البيضاء - سطات	8 816 400	1 700 000	10 516 400
مراكش - آسفي	2 559 400	160 000	2 719 400
درعة - تافيلالت		200 000	200 000
سوس - ماسة	1 400 400	850 000	2 250 400
كلميم – واد النون			
العيون – الساقية الحمراء	1 249 300	1 055 000	2 304 300
الداخلة – وادي الذهب			
المجموع	**26 297 136**	**10 736 000**	**37 033 136**

برنامج: تنفيذ النفقة العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة العمومية

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
طنجة - تطوان- الحسيمة	230 000	200 000	430 000
الجهة الشرقية	290 000	600 000	890 000
فاس - مكناس	505 000	650 000	1 155 000
الرباط - سلا - القنيطرة	365 000	200 000	565 000
بني ملال - خنيفرة	165 000	200 000	365 000
الدار البيضاء - سطات	430 000	1 000 000	1 430 000
مراكش - آسفي	265 000	200 000	465 000
درعة - تافيلالت			
سوس - ماسة	375 000	258 000	633 000
كلميم – واد النون			
العيون – الساقية الحمراء		200 000	200 000
الداخلة – وادي الذهب			
المجموع	**2 625 000**	**3 508 000**	**6 133 000**

برنامج: تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
طنـــــجة - تـــــطوان- الحسيمة	2 540 808	5 000 000	7 540 808
الجهة الشرقية	1 875 975		1 875 975
فاس - مكنـــــاس	4 375 416	1 700 000	6 075 416
الـــــرباط - ســـلا - القنيطرة	5 207 160		5 207 160
بني ملال - خنيفرة	40 000		40 000
الدار البيضـــــاء - سطات	9 615 846	3 000 000	12 615 846
مراكـــــش - آسفي	1 670 184		1 670 184
درعة - تافيلالت			
سوس - ماسة	2 453 600	1 200 000	3 653 600
كلميم – واد النون			
العيون – الساقية الحمراء			
الداخلة – وادي الذهب			
المجموع	**27 778 989**	**10 900 000**	**38 678 989**

برنامج: تدبير الملك الخاص للدولة

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
طنـــــجة - تـــــطوان- الحسيمة	905 500	300 000	1 205 500
الجهة الشرقية	975 500	190 000	1 165 500
فاس - مكنـــــاس	1 954 700	300 000	2 254 700
الـــــرباط - ســـلا - القنيطرة	2 010 000	680 000	2 690 000
بني ملال - خنيفرة		222 700	222 700
الدار البيضـــــاء - سطات	1 408 000	240 000	1 648 000
مراكـــــش - آسفي	1 563 500	332 200	1 895 700
درعة - تافيلالت			
سوس - ماسة	1 852 500	150 000	2 002 500
كلميم – واد النون			
العيون – الساقية الحمراء	1 247 000		1 247 000
الداخلة – وادي الذهب			
المجموع	**11 916 700**	**2 414 900**	**14 331 600**

جدول 2: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
طنـــــجة - تـــــطوان- الحسيمة	8 744 308	7 530 000	16 274 308
الجهة الشرقية	6 679 475	5 041 000	11 720 475
فاس - مكنـــــاس	7 268 616	2 650 000	9 918 616
الـــــــرباط - ســـلا - القنيطرة	10 814 296	1 370 000	12 184 296
بني ملال - خنيفرة	205 000	422 700	627 700
الدار البيضـــــاء - سطات	20 270 246	5 940 000	26 210 246
مراكـــــش - آسفي	6 058 084	692 200	6 750 284
درعة - تافيلالت		200 000	200 000
سوس - ماسة	6 081 500	2 458 000	8 539 500
كلميم – واد النون			
العيون – الساقية الحمراء	2 496 300	1 255 000	3 751 300
الداخلة – وادي الذهب			
المجموع	**68 617 825**	**27 558 900**	**96 176 725**

الجزء الثاني:
تقديم برامج وزارة الاقتصاد و المالية

برنامج دعم و قيادة

➢ استراتيجية البرنامج:

يهدف برنامج الدعم و القيادة إلى تدبير موارد وزارة الاقتصاد و المالية، التفتيش، التدقيق و تقييم السياسات العمومية و الدفاع القضائي. ويشرف السيد الكاتب العام للوزارة على هذا البرنامج.
وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن التنفيذ العملي للبرنامج هو من مسؤولية المدراء ومسؤولي كل المديريات.

➢ ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة:

تنبني استراتيجية برنامج "*دعم و قيادة* " على ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: نظرا للتطورات ولتسارع تغير بيئة التدخل، فإن الوزارة مطالبة بمضاعفة جهودها لتكون أقرب إلى تطلعات شركائها مع ضمان تدبير أنجع للموارد يستجيب لمعايير الكفاءة و الفعالية.

وهكذا، فإن الرافعات الاستراتيجية لمديرية الشؤون الإدارية والعامة تتمثل في استمرارية الجهود الرامية إلى تحديث تدبير الموارد وترتكز على المحاور التالية:

- تثمين وتطوير الموارد البشرية؛
- وضع وتبسيط وتحسين المساطر؛
- ترشيد و أمثلة النفقات ؛
- تطوير أدوات ونظم المعلومات؛
- توطيد جهود التواصل والانفتاح و الشراكة.

المحور الثاني: ترمي الخطة الاستراتيجية للمفتشية العامة للمالية تحقيق عدة أهداف يمكن تصنيفها في اتجاهين رئيسيين:

- تكييف مهام المفتشية العامة للمالية مع السياق الجديد والمساهمة في الحكامة الجيدة المالية والاقتصادية عبر تعزيز اختصاصات وتموقع المفتشية العامة للمالية مع تكريس جزء من برنامجها للمراقبة والتدقيق وتطوير مهام تدقيق الأداء و تقييم نتائج السياسات والبرامج والمشاريع العمومية والإسهام في الوقاية من الفساد والغش و مكافحتهما وتطوير مشاركتها النشيطة في حركة الإصلاح والمساهمة في تحسين جودة المراقبة و التدقيق الداخليَيْن وتطوير الشراكة والتعاون مع غيرها من مؤسسات وهيئات المراقبة؛

- تعزيز قدرات المفتشية العامة للمالية ووسائل العمل عبر تكييف الإجراءات و التنظيم الداخلي ومراجعة النظام المعلوماتي لتعزيز استخدامه في المهام وزيادة عدد أعضائها وتحديث تدبير الموارد البشرية والكفاءات والتوفر على الوسائل الميزانية الكافية.

المحور الثالث: تمارس الوكالة القضائية للمملكة مهمة الدفاع عن الدولة أمام القضاء وذلك من أجل التقليص من التبعات المالية للمنازعات على خزينة الدولة في أفق أن تصبح، بحكم التجربة التي تراكمها، قطب خبرة في مجال منازعات الإدارة.

- **مسؤول البرنامج**

السيد الكاتب العام لوزارة الاقتصاد و المالية.

- **المتدخلين في القيادة**

مديرية الشؤون الإدارية والعامة، المفتشية العامة للمالية والوكالة القضائية للمملكة.

- **أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج:**

- **الهدف1 : تطوير مهارات الموارد البشرية للوزارة من خلال التكوين**

- **المؤشر 1.1: أيام التكوين / موظف (JF/Agent)**

يعكس هذا المؤشر المجهود المبذول وحجم التكوين المنظم من طرف مختلف الفاعلين في مجال التكوين بالوزارة خلال فترة محددة (عامة خلال سنة) مقارنة بالعدد الاجمالي لموظفي الوزارة.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع
أيام التكوين / موظف	6.8	6	6	6	6

توضيحات منهجية:

يمثل هذا المؤشر المعدل السنوي لأيام التكوين بالنسبة لكل موظف، و هو حاصل العدد الاجمالي لأيام التكوين المنجزة في السنة، موازاة لعدد الموظفين.

أيام التكوين / موظف = مجموع (عدد المشاركين x فترة التكوين) / مجموع موظفي الوزارة.

مصادر المعطيات:

المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية (جسر).

يتم تحيين المؤشر شهريا في إطار تتبع منجزات مخطط تكوين الوزارة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

لا يشمل هذا المؤشر: دورات التكوين المتوجة بالشواهد، التدريب العسكري الأساسي التي تنظمه إدارة الجمارك والضرائب الغير المباشرة و التكوين عن بعد.

خطة تحسين المؤشر:
مؤشر مستقر على مدى الثلاث السنوات القادمة المتعلقة بمخطط التكوين.

- **المؤشر 2.1: نسبة الولوج**

يمثل هذا المؤشر نسبة موظفي الوزارة الذين استفادوا من التكوين خلال سنة، في إطار مخطط التكوين المستمر أو التكوين الأساسي.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع
%	43.5	45	45	45	45

الموائمة الاستراتيجية:
الهدف المنشود حسب مخطط التكوين للوزارة خلال الفترة 2013-2017 هو تحقيق نسبة ولوج سنوية تقدر ب 45%.

توضيحات منهجية:
طريقة احتساب المؤشر= عدد المستفيدين / عدد الموظفين.

مصادر المعطيات:
المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية (جسر).

يتم تحيين المؤشر شهريا في إطار تتبع منجزات مخطط تكوين الوزارة.

- **المؤشر3.1: نسبة ولوج النساء**

يمثل هذا المؤشر نسبة موظفي الوزارة من النساء اللواتي استفدن من التكوين خلال سنة، في إطار مخطط التكوين المستمر أو التكوين الأساسي.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع
%	45	45	45	45	45

الموائمة الاستراتيجية:
الهدف المنشود حسب مخطط التكوين للوزارة خلال الفترة 2013-2017 هو تحقيق نسبة ولوج سنوية تقدر ب 45%.

توضيحات منهجية:
طريقة احتساب المؤشر= عدد المستفيدات / عدد الموظفات.

مصادر المعطيات:
المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية (جسر).

يتم تحيين المؤشر شهريا في إطار تتبع منجزات مخطط تكوين الوزارة.

- **الهدف2 : تدعيم النظم المعلوماتية وضمان جاهزيتها**

  - **المؤشر1.2: نسبة توفر النظم المعلوماتية**

وصف المؤشر:
يتم احتساب نسبة توفر النظم المعلوماتية على أساس تعدد الأعطاب المصرح بها ومدتها.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
%	99	99.08	99.2	99.3	99.4	99.5

توضيحات منهجية:
يتعلق الأمر بمؤشر اعتراضي ذو صلة بوظيفة الدعم: النظام المعلوماتي.
هذا المؤشر يقوم بتقييم مدى جاهزية الانظمة المعلوماتية إزاء المستعملين الفعليين.
يتم احتساب معدل جاهزية النظم المعلوماتية على قاعدة تعدد الأعطاب المصرح بها ومدتها.

مصادر المعطيات:
يتم تجميع المعلومات وتحليلها في إطار عمليات مراقبة و توجيه الأنظمة المعلوماتية.

أساليب تأويل المؤشر:
هذا المؤشر يقوم بتقييم مدى توفر الأنظمة المعلوماتية لدى المستعملين الفعليين.

مخطط تحسين المؤشر:
سيتم تطوير هذا المؤشر عن طريق تعزيز و تقوية جميع مكونات النظام المعلوماتي، و نخص بالذكر: التجهيزات، البرامج، الأنظمة، التطبيقات و البنية التحتية للشبكة.

- **الهدف3 : تحسين تدبير المكتبيات**

  - **المؤشر1.3: نسبة نجاعة تدبير المكتبيات**

وصف المؤشر:
يتعلق الامر بمؤشر أفقي متعلق بوظيفة المساندة: المكتبيات.
يقيم هذا المؤشر متوسط التكلفة السنوية لمنصب المكتبيات بالنسبة لمجموعة معينة من المناصب.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	لقيمة المستهدفة
درهم / منصب	2 686	2 161	2 804	2 463	2 463	2 500

توضيحات منهجية:
طريقة احتساب المؤشر:

البسط: مجموع نفقات المكتبيات بما في ذلك مشتريات الحواسيب و الطابعات و المواد الاستهلاكية، وتكاليف صيانة الاجهزة...و تستثنى خدمة الانترنت و الولوج و الاقامة...

المقام: عدد مناصب المكتبيات.

مصادر المعطيات:

يتم تجميع المعلومات من خلال الصفقات العمومية المنجزة سنويا لشراء المعدات المكتبية و المواد الاستهلاكية و كذا تكاليف صيانة الاجهزة خلال السنة، و ذلك فيما يخص المديرية المركزية فقط.

أساليب تأويل المؤشر:

متوسط تكلفة منصب المكتبيات يقدر ب 2500 درهم سنويا. هذه التكلفة تتغير حسب سياسة الاستغلال، و المعدات المكتبية المعدة لحظيرة المديرية المركزية للوزارة، و التي تعتمد على معايير التوجيه والاستهلاك حسب نوع المعدات.

مخطط تحسين المؤشر:

بما أن معدل توفر المديرية المركزية على المعدات هو 100%، فإن تغير محيط المديرية لن يؤثر كثيرا، خاصة و أن سياسة المكتبيات المتبعة حاليا تسمح بتوفير معدات قادرة على الاستجابة لحاجيات تطور النجاعة.

- **الهدف4 : تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية**
  - **المؤشر1.4: نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية**

وصف المؤشر:

يتعلق الامر بمؤشر أفقي متعلق بوظيفة المساندة: تدبير الموارد البشرية.

يقيم هذا المؤشر متوسط عدد الاشخاص المكلفين بتدبير الموارد البشرية بالمقارنة مع العدد الكلي.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع	لقيمة المستهدفة
%	3.17	2.99	2.85	2.78	2.72	2.5

توضيحات منهجية:

طريقة احتساب المؤشر:

البسط: مجموع المديرين : 109 شخص مكلف بتدبير الموارد البشرية بالمديريات المركزية للوزارة.

المقام: عدد المدارين: 1880 العدد الكلي بالمديريات المركزية للوزارة.

- **الهدف5 : تحسين وتطوير فعالية تدخل الوكالة القضائية للمملكة**
  - **المؤشر1.5: الفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين والمبالغ المحكوم بها**

وصف المؤشر:

لكل منازعة انعكاسات مالية مباشرة أو غير مباشرة على خزينة الدولة، ويتم عن طريق هذا المؤشر قياس القيمة المضافة لتدخل الوكالة القضائية للمملكة في ملفات المنازعات، والتي تتمثل في توسيع نسبة الفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين و المبالغ المحكوم بها على الدولة من طرف القضاء، وذلك من أجل ضبط الانعكاسات المالية المنازعات على خزينة الدولة.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
%	36	36	36,2	36,5	36,5	37

توضيحات منهجية:

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد النسبة المئوية للفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين أمام القضاء و بين المبالغ المحكوم بها فعلا. و يتيح هذا المؤشر إمكانية تقييم الانعكاس المالي للدعاوى القضائية المقامة في مواجهة الدولة.

مصادر المعطيات:

- الأحكام المبلغة للوكالة القضائية للمملكة؛
- الأحكام المحصل عليها مباشرة من طرف الوكالة القضائية للمملكة؛
- ملفات المنازعات الممسوكة من طرف الوكالة الفضائية للمملكة بمناسبة تأمينها للدفاع عن الدولة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يرتبط المؤشر ببعض العوامل الخارجية و التي لا يمكن للوكالة القضائية للمملكة التحكم فيها مثل: نسبة تعاون الشركاء، طبيعة الملفات و درجة تعقيدها,,,

كما تجدر الإشارة إلى صعوبة تقييم الكلفة المالية لبعض أصناف المنازعات التي تتكلف بها الوكالة القضائية للمملكة(مثلا دعاوى إلغاء مقررات إدارية).

- **المؤشر2.5: احترام الآجال القانونية**

وصف المؤشر:

حدد المشرع مجموعة من الآجال القانونية التي يتعين الالتزام بها في ممارسة الدعاوى إضافة إلى أجال التدخل و الجواب التي يحددها القضاة بشأن ملف معين (أجال الطعون و الاستئناف، و أجال وضع المذكرات و الجواب على الخبرات،،،إلخ.)، و الوكالة القضائية للمملكة باعتبارها مدافعا عن أشخاص القانون العام أمام المحاكم يتعين عليها الالتزام بهذه الآجال.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
%	99	99,2	99,5	99,5	99,5	99,8

توضيحات منهجية:

يسمح هذا المؤشر بمعرفة نسبة التزام الوكالة القضائية للمملكة و احترامها للآجال القانونية بمناسبة ممارستها لمهمة الدفاع عن أشخاص القانون العام أمام مختلف المحاكم.

مصادر المعطيات:

- الأحكام المبلغة للوكالة القضائية للمملكة؛
- الاستدعاءات المبلغة للوكالة القضائية للمملكة؛
- النظام المعلوماتي (SIGILE).

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يرتبط المؤشر ببعض العوامل الخارجية و التي لا يمكن للوكالة القضائية للمملكة التحكم فيها مثل: نسبة تعاون الشركاء، طبيعة الملفات و نسبة تعقيدها...

- **الهدف6 : الرفع من نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة**

  - **المؤشر1.6: نسبة الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة**

وصف المؤشر:

ينتج عن كل دعوى قضائية صدور حكم في النازلة و هذا الحكم يكون إما في صالح الإدارة أو ضدها. ويسمح هذا المؤشر بتتبع تطور نسبة الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
%	60	62	62,5	62,5	62,5	65

توضيحات منهجية:

يسمح هذا المؤشر بتحديد نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة مقارنة بتلك الصادرة في مواجهتها، وذلك بشأن الملفات الممسوكة من طرف الوكالة القضائية للمملكة.

مصادر المعطيات:

- الأحكام المبلغة للوكالة القضائية للمملكة؛
- الأحكام المحصل عليها مباشرة من طرف الوكالة القضائية للمملكة ؛
- النظام المعلوماتي (SIGILE).

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يرتبط المؤشر ببعض العوامل الخارجية و التي لا يمكن للوكالة القضائية للمملكة التحكم بها مثل : تفاعلية الشركاء ، طبيعة الملفات ومدى تعقيدها...

- **الهدف7 : المساهمة في تحسين تدبيـــر المالية العمومية**

  - **المؤشر1.7:** نسبة التوصيات المصادق عليها في نهاية الإجراء المتناقض
  - **المؤشر 2.7:** نسبة الرضى لدى طالبي مهام التفتيش مثال مهمة الدراسة، التقييم، المساعدة والمشورة)

وصف المؤشر:

المؤشر 1: يتـم قيـاسه من خلال عدد التوصيات المصادق عليها في نهاية الإجراءات المتناقضة المنصوص عليه في المادة 6 من ظهير 14 أبريل 1960 المتعلق بالمفتشية العامة للمالية مقارنة بالعدد الإجمالي للتوصيات المقدمة من طرف المفتشية العامة للمالية.

المؤشر 2: ينطبق على المهام الأخرى غير تلك التي تخضع للإجراءات المتناقضة القانونية المذكورة أعلاه ، لاسيما مهام الدراسة والتقييم والمساعدة والمشورة. ويتم تقديره من خلال نسبة الرضى لدى طالبي مهام التفتيش، الناتجة عن تحليل إجابات استطلاع رضى هؤلاء الشركاء.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
نسبة التوصيات المصادق عليه(%)	-	-	65	70	75	75
نسبة الرضى لدى طالبي مهام التفتيش (%)	-	-	65	70	75	75

المواءمة الاستراتيجية:

تندرج هذه المؤشرات في إطار التوجه الاستراتيجي الذي يهدف إلى تحسين القيمة المضافة لبعثات المفتشية العامة للمالية من أجل المساهمة في الحكامة الاقتصادية والمالية الجيدة.

توضيحات منهجية:

بالنسبة لكل من المؤشرين، مهام التفتيش المعنية هي التي تم إنجازها بشكل كلي خلال العام.

بالنسبة للمؤشر رقم 1: القيمة المختارة هي حاصل التوصيات الكلية المصادق عليها مقارنة بالتوصيات الواردة بداية في التقارير المؤقتة خلال السنة.

بالنسبة للمؤشر رقم 2 : القيمة المختارة خلال السنة هي حاصل النقطة الإجمالية المتحصل عليها من استطلاع الرضى المعبر عنه مقارنة بالنقطة الإجمالية القصوى التي يمكن الحصول عليها. وكل سؤال ترافقه نقطة من 1 الى 3 تعبر عن درجة الرضى لدى طالبي مهام التفتيش (غير كافية، مرضية، ومرضية جدا).

مصادر المعطيات:

المعطيات يتم استخراجها من نظام المعلومات و تدبير المهام (SIGEM) الخاص بالمفتشية العامة للمالية، على أساس بيان التوصيات المنجز من طرف مفتشي المالية لكل تقرير مهمة وكذا الإجابات المتضمنة في استطلاعات الرضى المعبر عنها.

مخطط تحسين المؤشر

لتحسين هاته المؤشرات، فإن المفتشية العامة للمالية عازمة على وضع إجراءات خاصة من شأنها تتبع ورصد الأداء.

➢ تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج: دعم و قيادة

- **المشروع أو العملية 1 : تدبير الموارد**

يهدف مشروع "تدبير الموارد" تحقيق العمليات التالية:

- تشييد مقر عمل المفتشية العامة للمالية / الوكالة القضائية للمملكة؛
- تثمين الموارد البشرية؛
- تطوير النظم المعلوماتية.
-

- **المشروع أو العملية 2 : الدفاع القضائي**

يهدف مشروع "الدفاع االقضائي" الدفاع عن الدولة أمام القضاء و التقليص من التبعات المالية للمنازعات على خزينة الدولة و ذلك عن طريق:

- تطوير جودة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة القضائية للمملكة من أجل تأمين و ضمان النجاعة في معالجة ملفات المنازعات؛

- تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصوصا منظومة(SIGILE)
- تعزيز وسائل التعاون و التواصل مع الشركاء.

- **المشروع أو العملية 3 : تفتيش و تدقيق و تقييم السياسات العمومية**

يرمي مشروع تفتيش، تدقيق و تقييم السياسات العمومية الى تحقيق عدة أهداف، أهمها:
- تقوية وسائل عمل المفتشية العامة للمالية؛
- المساهمة في تحسين جودة المراقبة و التدقيق؛
- تفعيل الشراكة ما بين المفتشية العامة للمالية و نظيرتها بالبرتغال في مجال التدقيق في المحيط المعلوماتي و الانظمة المعلوماتية .

برنامج السياسة الاقتصادية و استراتيجية المالية العمومية

➢ استراتيجية البرنامج:

يقوم برنامج " السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية" بتجميع الوسائل المخصصة لدعم السياسات الميزانياتية والحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية وتقنين القطاع المالي و تدبير الخزينة والمساعدة على اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية و كذا لتدبير محفظة الدولة و مراقبة المقاولات العمومية إضافة إلى تأطير قطاع الاحتياط الاجتماعي وتنظيم ومراقبة التأمينات وإعادة التأمينات. وسيتولى السيد الكاتب العام لوزارة الاقتصاد و المالية قيادة هذا البرنامج. ويدخل التنفيذ العملي للبرنامج ضمن مسؤولية مدراء ومسؤولي المديريات المعنية.

➢ ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة:

تتبني استراتيجية هذا البرنامج على خمسة محاور هي:

المحور الأول: استهدف الإصلاح الموازناتي الذي انطلق منذ سنة 2002، بالأساس تحديث تدبير موارد الميزانية والبحث عن نجاعة النفقات العمومية، وذلك لضمان تحسين جودة الخدمات العمومية وتحقيق أحسن وقع للسياسات العمومية على المستفيدين.

وفي هذا السياق، يمنح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية فرصا جديدة لتطوير النجاعة والشفافية والمساءلة وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها المرفق العمومي للمواطن. وسيتم تنزيل هذا القانون التنظيمي بصفة تدريجية ابتداء من فاتح يناير 2016 أخذا بعين الاعتبار القدرات التدبيرية للآمرين بالصرف وقصد التمكن من التطبيق السليم لمقتضياته.

في إطار هذه الدينامية، تعمل مصالح مديرية الميزانية على دعم الاستثمار العمومي وتعبئة التمويلات الخارجية اللازمة لإنجاز المشاريع وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين إضافة إلى المساهمة في تحسين فعالية الإدارة العمومية. وتكتسي تلبية انتظارات المواطنين أهمية كبرى بالنسبة لمدبري وزارة الاقتصاد والمالية، حيث يشكل الولوج إلى المعلومة إحدى هذه الانتظارات الرئيسية لأن ذلك من شأنه تعزيز مشاركة المواطنين في إعداد السياسات العمومية وتحديد الخيارات الميزانياتية بهدف تحقيق الشفافية الموازاناتية و التي ما فتئ المغرب يسجل فيها تقدما مهما بالرغم من عدم تعديل النصوص التشريعية في هذا المجال.
المحور الثاني: بحكم المهام المسندة إليها و كذا تدخلها في العديد من المجالات، تعمل مديرية الخزينة و المالية الخارجية في تحفيز و دعم النمو الاقتصادي في بلادنا من خلال مساهمتها في تحسين ظروف تمويل الاقتصاد وبيئة الأعمال.

وبالتالي، يعتبر الحفاظ على إطار ماكرو اقتصادي مستقر شرط مسبق يحدد إمكانيات تحقيق نمو مستدام وشامل. و في هذا الصدد، و باعتبارها حارسا للتوازنات الماكرو اقتصادية وبحكم دورها في إضاءة الخيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية والنقدية، تحدد مديرية الخزينة و المالية الخارجية شروط هذه التوازنات وتساهم في تحقيقها.

و كامتداد منطقي لهذه المهمة، توفر مديرية الخزينة و المالية الخارجية تمويل الخزينة وإدارة الديون وتساعد على تمويل العجز في ميزان المدفوعات وعلى تمويل المشاريع الهيكلية وكذا مشاريع الشركات والمؤسسات العامة.

و في إطار مراقبة التوازنات الماكرو اقتصادية ، تساهم مديرية الخزينة و المالية الخارجية كذلك في تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المالي وذلك من أجل الرقي بهذا القطاع وفقا للمعايير الدولية وكذا تمكين الفاعلين الاقتصاديين من الحصول على التمويلات الضرورية لمشاريعهم.

المحور الثالث: تلعب مديرية الدراسات والتوقعات المالية، انطلاقا من الاختصاصات المسندة لها، دورا محوريا داخل وزارة الاقتصاد والمالية في مجال تتبع وتقييم السياسات العمومية مستجيبة بذلك للتحولات العميقة التي يعرفها المحيط الوطني والجهوي والدولي. ومن خلال مساعدتها في اتخاذ القرار حول مواضيع هيكلية وذات أهمية قصوى بالنسبة لبلادنا، تساهم المديرية بذلك في تدعيم الدور الاقتصادي لوزارة الاقتصاد والمالية ومساهمتها الفعالة في ترشيد التدخلات العمومية في مختلف المجالات وذلك مع الحرص على الفعالية والنجاعة و الانسجام.

وتتلخص أهم الأهداف الاستراتيجية لهذا المحور في النقاط التالية:

- العمل على استقرار الإطار الماكرواقتصادي والأهداف المحددة من قبل الحكومة على مستوى النمو والتوازن المالي.
- المساهمة في تقييم السياسات العمومية.
- وضع وتطوير آليات النمذجة ودراسات الآثار على مستوى الوزارة.
- تطوير وتدقيق تحاليل الظرفية المستخدمة كأساس للتوقعات المالية وللمالية العمومية.

المحور الرابع: تعتبر المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلا أساسيا في تنمية البلاد عبر مساهماتها المتنوعة في تنفيذ السياسات العمومية وتوفير الخدمات الأساسية وكذا إنجاز البنيات التحتية الضرورية للرفع من مبادرات القطاع الخاص والتهيئة المجالية.

في هذا الصدد، ونظرا لكون بلادنا قد بلغت مستوى من النضج يتيح لها، كما جاء في الخطابات الملكية السامية، الدخول النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية مطالبة بتكثيف تدخلاتها من أجل مساهمة أكثر في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وكذا تحسين العرض فيما يخص الخدمات ذات الجودة والتي من شأنها الاستجابة لتطلعات المواطنين وتحسين تنافسية البلاد.

وفي هذا السياق، تم إطلاق العديد من مشاريع الإصلاح لتطوير أدائها، و تقديم خدمات عالية الجودة وتعزيز حكامتها من خلال:

- المراقبة المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية**:** الموافقة على الميزانيات و وسائل التسيير، مراقبة صحة المعاملات ومطابقة التسيير،تقييم الانجازات الاقتصادية والمالية و جودة التسيير، وإعداد تقارير سنوية لتقييم المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة.

- مواكبة تطوير المؤسسات والمقاولات العمومية ومتابعة آدائه عن طريق:استراتيجيات وخطط متعددة السنوات وعقود برنامج، تقييم مؤشرات آداء المؤسسات والمقاولات العمومية، متابعة الهيئات التشريعية وترأس لجان التدقيق، التدقيقات الخارجية، ومرافقة عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- متابعة المحفظة العمومية والخوصصة:إعادة الهيكلة وتحسين المؤسسات والمقاولات العمومية، إحداث وتجميع ودمج وتصفية المؤسسات والمقاولات العمومية و تفويت المساهمات و الاصول وفتح الرساميل.
- التنميط والتنظيم المحاسباتي:اعداد والمصادقة على مراجع المحاسبة التي تهم المهنة، المصادقة على لوائح المحاسبين المعتمدين، و كتابة المجلس الوطني للمحاسبة.

المحور الخامس: بعد مرحلة صدور القانون الخاص بمدونة التأمينات ، شرعت مديرية التأمينات في مرحلة تالية تتميز بصدور نصوص تطبيقية ، ملائمة النصوص التنظيمية الجارية مع مقتضيات هدا القانون وملاءمتها مع المعايير الدولية في مجال مراقبة التأمينات. وقد بدلت جهود للإعلام والتوعية حتى تتطابق مع المقتضيات الجديدة.

في ميدان الاحتياط الاجتماعي ، تأطير عملية إصلاح أنظمة التقاعد تميزت بإعداد تقرير من طرف اللجنة التقنية المكلفة بهذا الملف حول الوضعية الديموغرافية والمالية بهذه الأنظمة وإنجاز دراسة لسيناريوهات إصلاح هذا القطاع. سيتميز قطاع التقاعد بتنفيذ القرارات المتخذة من طرف اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد وذلك خلال اجتماعها المنعقد يوم 30 يناير 2013.

ومن ناحية أخرى ولتوطيد دور التأمين في حماية الأشخاص والممتلكات، تم إعداد مشروع قانون حول وضع نظام تغطية أخطارا لكوارث الطبيعية والأخطار السياسية والتفكير في إنشاء إجبارية تأمين أخطار أخرى ووضع إطار قانوني خاص بالتأمين التكافلي.

➢ مسؤول البرنامج:

السيد الكاتب العام لوزارة الاقتصاد و المالية.

➢ المتدخلين في القيادة:

مديرية الميزانية، مديرية الخزينة والمالية الخارجية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، مديرية المنشآت العامة والخوصصة ومديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

➢ أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج:

• الهدف1 : تحسين شفافية الأداء الميزانياتي

- **المؤشر1.1:** نسبة رضى البرلمانيين أعضاء لجان المالية عن جودة الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية

تعريف المؤشر:

يقوم هذا المؤشر بحساب تقييم البرلمانيين لجودة الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية، وسيمكن هذا المؤشر من معرفة التطلعات والاحتياجات والأسباب الكامنة في حالة عدم رضى البرلمانيين كما سيمكن إن اقتضى الحال من تحديد السبل الكفيلة بتجويد هذه الوثائق.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
%	-	60	65	70	75	75

الإطار الاستراتيجي:

يلبي هذا المؤشر الحاجة إلى قياس جودة المعلومة المقدمة أثناء مناقشة الميزانية في البرلمان. ولقد تم إنشاؤه بهدف جعل المعلومة الميزانياتية شفافة وفي متناول المشرع بالإضافة إلى المعطيات والعمليات التي تم الشروع فيها والتي ستمكن هذا الأخير من فهم أفضل للتوجه الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

تدقيقات منهجية:

نمط الاحتساب:

نسبة الرضى = عدد برلمانيي لجنتي المالية الراضين / العدد الإجمالي لبرلمانيي لجنتي المالية

مدة القياس: سنوية

تاريخ تسليم المؤشر: شهر يناير

مصادر المعطيات:

يتم احتساب هذه النسبة من خلال استطلاع سنوي للرأي لدى البرلمانيين أعضاء لجنتي المالية من خلال ملء استبيان.

أساليب تأويل المؤشر:

يدل المنحى الايجابي لقيم المؤشر تحسن رضى البرلمانيين أعضاء لجنتي المالية على جودة الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية

مخطط تحسين المؤشر:

يمكن تجويد هذا المؤشر من خلال مراجعة كيفيات الاستطلاع (طريقة الاستطلاع، فحوى وملاءمة الأسئلة، التحكم في تفحص بطائق الاستبيان...) .

- **الهدف2 : تحسين وتحديث أدوات التمويل لتلبية احتياجات الخزينة**

  - **المؤشر1.2:متوسط معدل تغطية إصدارات سندات الخزينة بعروض المستثمرين**

تعريف المؤشر:

تغطى الاحتياجات التمويلية للخزينة أساسا عن طريق تعبئة موارد مالية في السوق الداخلية و كذا بموارد مالية خارجية. لهذا الغرض، تنظم مديرية الخزينة، كل يوم ثلاثاء، حصص المزادات تستقبل خلالها عروض المستثمرين عبر البنوك وسطاء الخزينة، وتتم تعبئة الموارد المالية اللازمة لتغطية احتياجات الخزينة.

يمكن مؤشر متوسط معدل تغطية إصدارات سندات الخزينة بعروض المستثمرين من تقييم درجة تأمين تمويل الخزينة في السوق الداخلية.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
متوسط معدل تغطية إصدارات سندات الخزينة بعروض المستثمرين	702%	يفوق 200%	يفوق 200%	يفوق 200%	يفوق 200%	يفوق 200%

الإطار الاستراتيجي:

يمكن مؤشر متوسط معدل تغطية إصدارات سندات الخزينة بعروض المستثمرين من تقييم مستوى تطور وعمق السوق الداخلية. ويعتبر ذلك واحدا من أهم الأهداف المدرجة في استراتيجية تمويل الخزينة على المدى المتوسط. ولتحقيق ذلك، تعمل مديرية الخزينة بشكل مستمر، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين في السوق، على إدخال الإصلاحات والتدابير اللازمة لتحديث هذه السوق وتعزيز سيولتها وعمقها مما سوف ينعكس ايجابا في نهاية المطاف على تكلفة تمويل الدولة، وكذلك على تكلفة تمويل باقي المتدخلين العموميين والخواص في السوق حيث تعد أسعار فوائد سندات الخزينة مرجعا أساسيا بالنسبة إليهم.

تدقيقات منهجية:

يساوي متوسط معدل تغطية إصدارات سندات الخزينة بعروض المستثمرين النسبة بين الحجم الاجمالي السنوي لعروض المستثمرين والحجم الاجمالي لإصدارات الخزينة لنفس السنة.

وتقدر مديرية الخزينة أن عتبة 200% مرضية، بالنسبة لهذا المؤشر، في الظروف الحالية للسوق.

مصادر المعطيات:

- النظام الإلكتروني للمزادات.
- النظام المعلوماتي المدمج لتسيير الدين والخزينة العمومية التابع لوزارة الاقتصاد والمالية.

  - **المؤشر2.2:** درجة تقارب محفظة الديون مع المحفظة المعيار، ولا سيما من حيث (أ) حصص الديون الداخلية والخارجية، (ب) بنية محفظة الدين الخارجي حسب العملة (ج) متوسط العمر لمحفظة سندات الخزينة

وصف المؤشر:

ان الاهداف الأساسية لاستراتيجية تدبير الدين العمومي المغربي هو ضمان تمويل مستقر ودائم لخزينة الدولة من شأنه تغطية جميع احتياجاتها المالية، مع التخفيف، على المدين المتوسط والبعيد، من تكلفة الدين والحد من المخاطر المالية المرتبطة به مع المساهمة في تطوير سوق سندات الخزينة.

وللتأكد من أن استراتيجية التمويل المعتمدة والوسائل المتخذة في اطار تسيير الدين تساهم في تحقيق الأهداف المحددة أعلاه، خاصة تلك المتعلقة بالتخفيف من تكلفة الدين والتحكم في المخاطر، تعتمد مديرية الخزينة على مؤشرات "مقياسية" التي تمثل بنية المحفظة المرجعية والتي تتميز بكونها البنية المثلى فيما يتعلق بالتكلفة والمخاطر.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
نسبة الدين الداخلي في بنية محفظة الديون	75.9	77.6	75-70	75-70	75-70	75-70
نسبة الدين الخارجي في بنية محفظة الديون	24.1	22.4	30-25	30-25	30-25	30-25
الأمد المتوسط للدين	6.5 سنة	6.4 سنة	ما بين 5.5 و 6.5 سنة	ما بين 5.5 و 6.5 سنة	ما بين 5.5 و 6.5 سنة	ما بين 5.5 و 6.5 سنة
نسبة بنية محفظة الدين الخارجي بالدولار و العملات المرتبطة	14.5	19.7	32-27	36-31	39-34	40
نسبة بنية محفظة الدين الخارجي بالأورو	78.8	74.2	71-64	65-60	62-57	60

الإطار الاستراتيجي:

تسعى مديرية الخزينة والمالية الخارجية لضمان تمويل الاحتياجات المالية للخزينة في أحسن الظروف الممكنة، مع البحث على تقريب بنية محفظة دين الخزينة من بنية المحفظة المرجعية وذلك بهدف التخفيف من تكلفة الدين والحد من المخاطر المالية المتعلقة به. ويتم الحصول على المستويات المرجعية للمؤشرات المعتمدة، بالاستناد على دراسة بنية محفظة الدين المثلى والتي تعتمد على معطيات الدين وكذا على توقعات الاطار الماكرواقتصادي على المدى المتوسط، وعلى معطيات السوق.

تدقيقات منهجية:

يتم احتساب **المؤشر الفرعي 1.1** بقسمة حجم الدين الداخلي للخزينة المسجل نهاية السنة على الحجم الاجمالي لدين الخزينة المحتسب في نهاية نفس السنة.

يتم احتساب **المؤشر الفرعي 2.1** بقسمة نسبة حجم الدين الخارجي للخزينة المسجل نهاية السنة على الحجم الاجمالي لدين الخزينة المحتسب في نهاية نفس السنة .

يساوي **المؤشر الثاني** متوسط المدد الزمنية المتبقية لسداد الدين الداخلي والدين الخارجي للخزينة مرجحة بحجم كل من هذين الدينين المحتسب في نهاية نفس السنة.

يتم احتساب **المؤشر الفرعي 1.3** بقسمة حجم الدين الخارجي للخزينة المستحق باليورو المسجل نهاية السنة على الحجم الاجمالي لدين الخزينة المحتسب في نهاية نفس السنة.

يتم احتساب **المؤشر الفرعي 2.3** بقسمة نسبة حجم الدين الخارجي للخزينة المستحق بالدولار والعملات المرتبطة به المسجل نهاية السنة على الحجم الاجمالي لدين الخزينة المحتسب في نهاية نفس السنة.

مصادر المعطيات:

نظام المعلومات المندمج لتدبير الدين والخزينة العمومية لوزارة الاقتصاد والمالية.

مخطط تحسين المؤشر:

من المؤكد أن مؤشرات الأداء المشار اليها أعلاه تتأثر بالإجراءات والتدابير المتخذة من طرف مديرية الخزينة لتحسين تدبير الدين. ولكن تتأثر أيضا بعوامل خارجية تهم بالخصوص تطور الإطار الماكرواقتصادي وظروف التمويل في السوق الداخلية والدولية وكذا بالإمكانيات المتاحة من طرف المقرضين من حيث اختيار عملات التمويلات الجديدة. وبالتالي فإن النتائج المحصل عليها رهينة بدرجة تطابق هذه العوامل مع فرضيات الاشتغال المعتمدة.

- **المؤشر3.2 :** المتوسط السنوي للرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة لدى بنك المغرب
- **المؤشر 4.2:** سعر الفائدة المتوسط لعمليات التوظيف في السوق القائمة ما بين البنوك
- **المؤشر 5.2:** سعر الفائدة المتوسط لعمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ

وصف المؤشر:

من أجل الوفاء بالالتزامات المالية للدولة في كل الأوقات، تحرص مديرية الخزينة على أن يتوفر الحساب الجاري للخزينة المفتوح لدى بنك المغرب في نهاية كل يوم على رصيد دائن.

منذ دخول الاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب المتعلقة بعمليات الخزينة في السوق النقدية حيز التنفيذ بتاريخ 29 يوليوز 2009، شرع بنك المغرب في أداء فوائد لصالح الخزينة على موجودات الحساب الجاري للخزينة في حدود 3 مليار درهم في حين لا تؤدى أية فوائد على الفائض الذي يفوق هذا السقف .

هكذا وبهدف الحفاض على رصيد دائن للحساب الجاري للخزينة في مستوى أقل من السقف الذي يدفع بنك المغرب فوائد عنه، أي 3 مليار درهم، تلجأ مديرية الخزينة يوميا إلى عمليات التدبير النشيط للخزينة العمومية إما من أجل الاقتراض في السوق القائمة بين البنوك لمدة 24 ساعة أو توظيف فائض الخزينة العمومية في السوق القائمة بين البنوك أو عن طريق الاستحفاظ لمدة تتراوح بين يوم واحد و7 أيام.

المؤشر الأول : يرتبط مباشرة بهذا الهدف ويمثل المتوسط السنوي لرصيد الحساب الجاري للخزينة المحقق في متم كل يوم لدى بنك المغرب.
وتجدر الاشارة إلى أن مديرية الخزينة تعمل على توظيف فائض الحساب الجاري الذي يفوق السقف الاحتياطي بأفضل الأسعار الممكنة، والتي تكون الأكثر اقترابا من تلك المتداولة في السوق.

وقد تم اعتماد مؤشرين آخرين مرتبطين مباشرة بهذا الهدف الثاني وهما:

المؤشر الثاني : والذي يمثل المتوسط السنوي لأسعار الفائدة الخاصة بعمليات التوظيف في السوق القائمة بين البنوك المنجزة من طرف مديرية الخزينة.

المؤشر الثالث: والذي يمثل المتوسط السنوي لأسعار الفائدة الخاصة بعمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ.
ويمكن تفسير اعتماد كل مؤشر على حدى بالنسبة لهذا الهدف الثاني بكون أسعار الفائدة المحصل عليها في اطار عمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ تكون في الأغلب منخفضة مقارنة بتلك المحصل عليها في السوق القائمة بين البنوك. وتجدر الاشارة الى أن عائدات الفوائد الناتجة عن هذه العمليات تساهم بدورها في التخفيف من تحملات الفوائد لدين الخزينة.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
المتوسط السنوي للحساب الجاري للخزينة المحقق في متم كل يوم لدى بنك المغرب	3,6	3,2	أقل من 3 مليار درهم	أقل من 3 مليار درهم	أقل من 3 مليار درهم	أقل من 3 مليار درهم
المتوسط السنوي لأسعار الفائدة الخاصة بعمليات التوظيف في السوق القائمة ما بين البنوك المنجزة من طرف الخزينة	مليار درهم	مليار درهم	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك
المتوسط السنوي لأسعار الفائدة الخاصة بعمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ المنجزة من طرف الخزينة	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك	سعر الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ	سعر الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ	سعر الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ	سعر الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ

تدقيقات منهجية:

يساوي المؤشر الاول: متوسط الرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة المحقق في متم كل يوم لدى بنك المغرب خلال سنة كاملة.

يمثل المؤشر الثاني: المتوسط السنوي لسعر الفائدة اليومي المرجح المحصل عليه عن طريق عمليات التوظيف المنجزة مع البنوك في السوق القائمة بين البنوك. وتتم مقارنة سعر الفائدة المحتسب مع المتوسط السنوي لأسعار الفائدة المرجحة اليومية المنشورة من قبل بنك المغرب.

يساوي المؤشر الثالث: متوسط سعر الفائدة المرجح لعمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ المنجزة من طرف مديرية الخزينة لمدة تتراوح ما بين يوم واحد و7 أيام عمل. وتتم مقارنة السعر المحصل عليه مع المتوسط السنوي لأسعار الفائدة المرجعية اليومية لعمليات الاستحفاظ لمدة يوم واحد و 7 أيام المنشورة من قبل بنك المغرب.

بالنسبة للمؤشرين الثاني والثالث، يتم ابراز الفارق بين السعر المحتسب و"سعر الفائدة المرجعي للسوق" لتسهيل قراءة وفهم هذين المؤشرين.

مصادر المعطيات:

- الرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة المرسل من قبل بنك المغرب.
- سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة بين البنوك المنشور من قبل بنك المغرب.
- سعر الفائدة المرجعي اليومي لعمليات الاستحفاظ لمدة يوم واحد و7 أيام المنشور من قبل بنك المغرب.
- معطيات عمليات التوظيف المنجزة من طرف مديرية الخزينة والمتوفرة عبر النظام الالكتروني للمزادات : نوعية عمليات التوظيف، المبالغ الموظفة، متوسط سعر الفائدة اليومي المرجح، مدة عمليات التوظيف.

مخطط تحسين المؤشر:
من المؤكد أن المؤشر الاول والذي يمثل المتوسط السنوي للرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة يتأثر بتدخلات مديرية الخزينة عبر عمليات التدبير النشيط للخزينة العمومية. لكن هذا المؤشر يتأثر أيضا بعاملين خارجيين اثنين هما: أ) وضعية السيولة البنكية التي قد تمنع مديرية الخزينة من توظيف اجمالي المبلغ المعلن عنه للتوظيف، و ب) تحسن رصيد الحساب الجاري للخزينة في نهاية اليوم نتيجة تحقيق (أو عدم تحقيق) تدفقات مالية غير متوقعة (متوقعة.(

خلال سنة 2014، تضاعف عدد عمليات التوظيف المنجزة من طرف مديرية الخزينة ليصل الى 492 عملية (بكل أنواعها). كما وصل الحجم الجاري الموظف 13 مليار درهم مقابل 2,5 مليار درهم سنة 2013 .

ورغم المجهودات المهمة لمديرية الخزينة خلال سنة 2014 لإبقاء رصيد الحساب الجاري للخزينة في مستوى لا يفوق 3 مليار درهم، فقد وصل الرصيد المتوسط اليومي لهذا الحساب الى 3,6 مليار درهم وهو مستوى يفوق السقف المعتمد (3 مليار درهم). ويمكن تفسير ذلك أساسا بتراجع احتياجات السيولة لأهم البنوك المتواجدة في السوق المالية المغربية .

وبالنسبة للمؤشرين الثاني والثالث، فغالبا ما تكون أسعار الفائدة المرجعية للسوق أكبر من تلك المقترحة على مديرية الخزينة في اطار عمليات التوظيف ويرجع ذلك لكون مديرية الخزينة يقتصر تعاملها، في إطار تدبيرها لمخاطر السوق، مع أهم وأكبر البنوك المتواجدة في السوق المالية المغربية والتي تحظى في الغالب بمستويات تفضيلية لأسعار الفائدة مقارنة بالبنوك الأخرى في حين أن أسعار الفائدة المرجعية تترجم نشاط جميع البنوك بما فيها البنوك الأقل أهمية.

- **الهدف3 : تعزيز دور القطاع المالي في تمويل الاقتصاد**

  - **المؤشر1.3:** العدد التراكمي للأسر المستفيدة من " صندوق ضمان السكن"

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع
العدد	137 000	152 000	170 000	185 000	190 000

الاطار الاستراتيجي:
لعبت وزارة الاقتصاد و المالية دورا مهما، منذ بداية التسعينات، لتطوير القطاع المالي من أجل مواكبة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد.
الجهوذ المبذولة منذ ذلك التاريخ مكنت من تسجيل تطورات مهمة مثلا في قطاع دعم الاستفادة من تمويل السكن المعتمد بالأساس على صندوق ضمان السكن، و الذي استفاد منه أزيد من 00 147 أسرة الى متم شهر يونيو 2015.

تدقيقات منهجية:
العدد التراكمي للأسر المستفيدة من " صندوق ضمان السكن" لامتلاك أو بناء محل سكناهم الرئيسي.

مصادر المعطيات:
صندوق الضمان المركزي.

  - **المؤشر2.3:** عدد مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد سنويا من برامج صندوق الضمان المركزي

وصف المؤشر:
عدد مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد سنويا من برامج الضمان.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع
العدد	3051	3500	4000	4500	5000

تدقيقات منهجية:

يجب الاشارة إلى أن تحقيق هذه التوقعات يظل مرتبطا إلى حد كبير، من جهة، بالعرض المصرفي المتمثل في طلبات ضمان القروض الموجهة لصندوق الضمان المركزي من طرف الأبناك ، و من جهة أخرى، بمخصصات الميزانية المعتمدة لتغطية الالتزامات الناشئة عن منح ضمان الصناديق المعنية و للاستجابة لطلبات تنفيذ الضمان المقدمة من طرف الأبناك بخصوص القروض المتعثرة.

مصادر المعطيات:

صندوق الضمان المركزي.

- **الهدف4 : الإطار الماكرو اقتصادي وتتبع الظرفية**

  - **المؤشر1.4:** الفرق في التوقعات

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
الفرق بـ %	----[1]	0,4	0,4	0,3	0,2	0,1

  - **المؤشر2.4:** عدد مذكرات الظرفية المنجزة

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
العدد	12	12	12	12	12	12

تدقيقات منهجية:

تولي مديرية الدراسات والتوقعات المالية أهمية خاصة لإعداد الإطار الماكرو اقتصادي للمدى القصير والمتوسط، كما تعد دراسات معمقة حول المسار الحالي والمستقبلي للاقتصاد الوطني. ويهدف إعداد الإطار الماكرو اقتصادي إلى إجراء دراسة استباقية للظروف التي سيجري خلالها تنفيذ القانون المالي، وإعداد التوقعات الاقتصادية والمالية وتحيينها وذلك على أساس تطور مختلف مكونات الاقتصاد وكذا تبيان هامش التحرك وكذا الإكراهات المترتبة عن كل ذلك بالنسبة للتدخلات العمومية.

وفي إطار العمل على ضمان تتبع أفضل للظرفية الوطنية والدولية، تصدر مديرية الدراسات والتوقعات المالية نشرة شهرية للظرفية. وتتطرق هذه النشرة لمجموعة من الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية على المستويين الوطني والدولي. وتستخدم لهذا الغرض مناهج إحصائية متطورة لمعالجة المعلومات وكذا مناهج لتحليل المعطيات وآليات للنمذجة وللتوقعات البين سنوية.

[1] معطيات غير متوفرة نظرا للتغيير الذي عرفه نظام المحاسبة الوطنية

مصادر المعطيات:
مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).

- **الهدف5 : المساهمة في تقييم السياسات العمومية**
  - **المؤشر5.1:** عدد الدراسات المنجزة

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
العدد	14	15	16	18	18	20

تدقيقات منهجية:
تقوم مديرية الدراسات والتوقعات المالية، انطلاقا من الاختصاصات المسندة لها، بإنجاز العديد من الدراسات حول إشكاليات اقتصادية ومالية واجتماعية. إضافة إلى ذلك، فهي تتكلف، داخل وزارة الاقتصاد والمالية، بتتبع وتقييم آثار السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات القطاعية. وتستخدم، لهذا الغرض، آليات متنوعة للنمذجة وتقييم الآثار وكذا نماذج قطاعية للاستجابة لإشكاليات محددة.

مصادر المعطيات:
مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالي (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).

- **الهدف6 : دراسة النمو والتشغيل والتنافسية**
  - **المؤشر1.6**: عدد الدراسات المنجزة

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
العدد	8	9	9	11	12	12

تدقيقات منهجية:
تعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية على إنجاز العديد من الدراسات التي تمكن من تنوير مسار السياسة الاقتصادية وتتبع التحولات التي يعرفها النسيج الاقتصادي الوطني. ففي ظل محيط تطبعه العديد من التساؤلات حول النماذج التي تمكن من ضمان النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، تقوم المديرية بإعداد دراسات ترمي إلى تحقيق غاية مزدوجة : إلقاء المزيد من الضوء على خلفيات نموذج نمو الاقتصاد الوطني وكذا التأكيد على الإجراءات التي يجب اتخاذها بهدف ضمان استقرار واستمرارية دائمة لنموذجنا الاقتصادي خلال عشرات السنين القادمة. وفي هذا الإطار، تتم معالجة مجموعة من المواضيع المتعلقة على العموم بإمكانيات ودورة النمو، وتوجهات الإنتاج، والدور المحرك للاستهلاك، وفعالية الاستثمار، وتأثير كل ذلك على التوازنات الأساسية خصوصا الميزان التجاري وسوق الشغل.

كما تعمل المديرية على تتبع التنافسية عبر مجموعة من المؤشرات والتحاليل الدقيقة للتموقع التنافسي للمغرب على المستوى الإجمالي والقطاعي.

مصادر المعطيات:
مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالي (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).

- **الهدف7 : مواصلة ديناميكية لمواكبة للمؤسسات والمقاولات العمومية**

  - **المؤشر1.7: معدل تقييم عقود البرامج**

وصف المؤشر:

$$\frac{\text{عدد تقارير التقييم}}{\text{مجموع عقود البرامج القائمة}} \times 100$$

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
%	100	100	100	100	100	100

تدقيقات منهجية:

لحساب هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار إلا العقود المبرمة في 31 دجنبر.

مصادر المعطيات:

التقرير حول للمؤسسات والمقاولات العمومية (المرفق لقانون المالية) + التقرير العام للتعاقدية.

  - **المؤشر2.7: حصة الميزانيات المصادق عليها قبل نهاية شهر مارس**

وصف المؤشر:

$$\frac{\text{عدد الميزانيات المصادق عليها قبل نهاية شهر مارس}}{\text{مجموع الميزانيات التي تتطلب المصادقة عليها}} \times 100$$

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 الإنجاز الى متم شهر مارس	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
%	72.4	28.2	30	30	50	100

تدقيقات منهجية:

المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتطلب المصادقة على ميزانيتها من طرف وزير المالية:

- المؤسسات العامة الخاضعة للمراقبة القبلية،
- المؤسسات العامة المدعمة والخاضعة للمراقبة المواكبة،
- المنشآت العامة الخاضعة للمراقبة المواكبة.

مصادر المعطيات:

مديرية المنشآت العامة والخوصصة.

- **الهدف8 : تقوية موارد الميزانية العامة**

  - **المؤشر1.8: معدل انجاز الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية**

وصف المؤشر:

$$\frac{\text{الموارد المنجزة}}{\text{توقعات قانون المالية}} \times 100$$

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 الإنجاز الى متم شهر مارس	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
%	90	22	100	100	100	100

تدقيقات منهجية:
تتكون الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية من الأرباح المتأتية من الشركات المجهولة الاسم و حصص الأرباح المتأتية من المؤسسات العامة والاتاوة على احتلال الأملاك المخزنية وكذالك أتاوات من نوع آخر.

مصادر المعطيات:
التقرير حول للمؤسسات والمقاولات العمومية (المرفق لقانون المالية).

- **الهدف9 : إعادة التفكير في الرقابة (أهداف، مقاربة وأساليب...) على قطاع التأمين والعمل في اتجاه ترقيته**

  - **المؤشر1.9:** عدد يوم/رجل مراقبة وسطاء التأمين

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع
يوم / رجل	400	350	450	450

تدقيقات منهجية:
المؤشر المستخدم هو عدد يوم/رجل مراقبة وسطاء التأمين.

مصادر المعطيات:
مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي (قسم مراقبة وسطاء التأمين).

تعليق:
المؤشر المستخدم يسمح بقياس حصة مراقبة شبكة توزيع عملية التأمين من طرف المديرية .التوقعات لسنة 2015 كانت نحو 450 يوم / رجل تم تخفيضها إلى 350 بسبب تنظيم الإمتحان المهني لوكلاء التأمين الذي يستخدم جزء من موارد المديرية.

- **المؤشر2.9: عدد تقارير مراقبة مقاولات التأمين وإعادة التأمين**

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع
عدد التقارير	17	18	18	18

تدقيقات منهجية:
المؤشر المستخدم هو عدد التقارير المنجزة من طرف مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي في إطار مهام مراقبة شركات التأمين وإعادة التأمين.

مصادر المعطيات:

مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي (قسم مراقبة مقاولات التأمين).

تعليق:
في إطار مهمة المراقبة، السلطة الوصية تقوم بإعداد تقارير سنوية عن أنشطة كل مقاولة تأمين وإعادة التأمين.

تنجز كذلك مذكرة تلخص جميع هذه التقارير، وتبين حصيلة نشاط المراقبة خلال السنة وتفرز اتجاهات تطور قطاع التأمين وتحدد محاور المراقبة للسنة الموالية وتقدم اقتراحات لإجراء تغييرات أو تحديث النصوص القانونية المتعلقة بقطاع التأمينات.

- **الهدف10 : المشاركة في تصميم وتنفيذ نظام إصلاح أنظمة التقاعد ووضع قواعد الرقابة على هيئات الاحتياط الاجتماعي**

- **المؤشر1.10:** إعداد مشروع قانون المتعلق بإصلاحات المقايسية لنظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد (نسبة الإنجاز)

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع	القيمة المستهدفة
النسبة	-	100	100	100	100	100

توضيحات منهجية:
المؤشر المستخدم هو نسبة الإنجاز للشطر الأول لإصلاح الصندوق المغربي للتقاعد.

مصادر المعطيات:
مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي (قسم أنظمة التقاعد).

تعليق:
الإصلاحات المقا يسية لنظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد والتي كانت من المتوقع إنجازها سنة 2014 قد تم تأجيلها إلى سنة 2015.

- **المؤشر :2.10:** المشاركة في لجان المراقبة للتعاضديات

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع
عدد التعاضديات	11	11	11	11

تدقيقات منهجية:
المؤشر المستخدم هو عدد لجان المراقبة الخاصة بالتعاضديات والتي تشارك فيها مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي .

مصادر المعطيات:
مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي (قسم تأمينات الأشخاص).

تعليق:
المشاركة في لجان المراقبة ل 11 تعاضدية.

➢ تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج: السياسة الاقتصادية و استراتيجية المالية العمومية

- **المشروع أو العملية 1 : دعم السياسة الميزانياتية**

في سياق يتسم باستمرارية التحولات المترتبة عن تفعيل الإصلاحات الكبرى، لاسيما القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، أضحى من الضروري إعادة تصميم النظام المعلوماتي الخاص بالبرمجة الميزانياتية (e-budget) للأخذ بعين الاعتبار المقتضيات الجديدة التي أدخلها القانون المذكور.

وعليه، تقوم مديرية الميزانية بتطوير نظام معلوماتي جديد "e-budget 2 " يمكن، من جهة، من تسريع معالجة المعلومات والمواءمة مع المعايير الدولية في مجال الأمن المعلوماتي. ومن جهة أخرى، إعداد وثائق ميزانياتية جديدة (مشروع نجاعة الأداء وتقرير نجاعة الأداء)، وإعداد وتتبع البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات، وإعداد مشروع قانون المالية، وتطوير نظم تدبير المناصب المالية فضلا عن تغطية ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري. يجدر بالذكر أن هذه المنظومة تتطلب وضع التجهيزات التي تعتبر البنية التحتية الضرورية لاستعماله من طرف مختلف الفاعلين.

وتقوم مديرية الميزانية أيضا بتصميم نظام معلوماتي يسمح بالتدبير لمسار التمويلات الخارجية خلال كل مراحلها. إذ يعتبر هذا النظام دعامة أساسية لعمل أطر مديرية الميزانية بحيث سيمكن من التتبع الدقيق للمشاريع الممولة خصوصا من منظور تعبئة التمويلات. وسيشكل أيضا مصدرا لتزويد منظومة المعلومات الجغرافية-خارطة مشاريع التنمية (SIG-CDM) قيد الاستغلال، بالمعطيات الضرورية الذي يمكن من التوفر على قاعدة بيانات موحدة تقدم التوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع التنموية التي يتم إنجازها بالمغرب عبر تعبئة التمويلات الخارجية. ويتميز هذا البرنامج، الذي تستفيد منه مؤسسات الدولة، والجهات المانحة، والجامعات، والقطاع الخاص؛ بقيمة مضافة عالية على مستوى التنظيم والتواصل وتيسير الولوج للمعلومة المرتبطة بالتمويل الخارجي للمشاريع التنموية.

أخيرا، بغية مواكبة التطور التكنولوجي وتعزيز قدرات عمل الأطر والمسؤولين، تحرص مديرية الميزانية على التجديد المستمر لحظيرتها المعلوماتية، بحيث يتم استبدال الحواسيب التي بلغت نهاية أمد الاستغلال التكنولوجي، وتسهر كذلك على تمكين الموظفين الجدد من التجهيزات والمعدات المعلوماتية بغاية تأهيلهم لمباشرة المهام المناطة بهم.

- **المشروع أو العملية 2 : تنظيم القطاع المالي و تسيير الخزينة**

مشروع تنفيذ موقع على شبكة الانترنت مخصص للدين العام:

لقد أصبح وجود موقع على الانترنت يقدم معلومات شاملة وحديثة على الدين الحكومي، شرط أساسي لتلبية احتياجات المستثمرين المحليين والأجانب. هذه الأداة هي ذات أهمية خاصة في بيئة من التنافس بين المصدرين السياديين في الدول الناشئة لجذب المستثمرين الأجانب إلى سوق الدين المحلي وذلك بالنظر إلى الأثر الإيجابي لهذه الاستثمارات في تطوير هذه السوق، وبالتالي تكلفة تمويل الدولة .

وقد أصبح وجود هذا الموقع على الانترنت أداة اتصال أساسية لتلبية الاحتياجات من المعلومات من شركاء آخرين مثل البرلمان والمجلس الأعلى للحسابات، وكالات التصنيف، وسائل الإعلام والجمهور العام.

الأهداف الرئيسية:

- تقديم بعض المعلومات التي تكمن أهميتها في توافرها في الوقت الحقيقي مثل إعلانات المزادات ونتائجها.
- توفير المعلومات بشكل مستمر على الدين (حجم الدين، تكوينه، التوقيت، والمؤشرات) ، وإدارة الديون (الإستراتيجية والاحتياجات وخطة التمويل)، أدوات الدين واجراءات المزادات ، إطار الميزانية، والتشريعات المعمول بها (بما في ذلك الضرائب) وتنظيم سلطة الإصدار وأسماء الاتصال للحصول على مزيد من المعلومات.
- توفير نسخة إلكترونية من جميع الوثائق التي نشرتها الوزارة والمتعلقة الدين، مما يضمن نشرها على نطاق واسع من دون تكلفة.

مشروع تطوير شبكة الكمبيوتر الداخلية (LAN) من خلال تحسين الخدمة لقاعة المعاملات المالية:

يهدف مشروع تطوير شبكة الكمبيوتر الداخلية إلى إعطاء مستخدمي قاعة المعاملات المالية القدرة والأمن اللازمة لاستخدام نظم المعلومات التي تحت تصرفهم لإنجاز مهامهم:

- نظام نشر المعلومات المالية بلومبرغ؛
- نظام Ebond لإدراج سندات الخزينة في السوق الثانوية؛
- نظام الرصد لعمليات سندات الخزينة في السوق الثانوية؛
- نظام مزادات الخزينة الإلكتروني بالتعاون مع بنك المغرب؛
- نظام الاتصالات الهاتفية مع التسجيل؛
- نظام Tadbir لإدارة عمليات المديونية والخزينة.
-

- **المشروع أو العملية 3 : دعم اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية**

تلعب مديرية الدراسات و التوقعات المالية دورا مهما في مجال تتبع و تقييم السياسات العمومية، حيث تساهم في تدعيم الدور الاقتصادي للوزارة و ترشيد التدخلات العمومية في مختلف المجالات.

و في هذا الاطار، فإن أهم العمليات التي تهم المديرية بإنجازها تهم:

- إنجاز عدة دراسات تهم مختلف القطاعات: اقتصادية، مالية، اجتماعية...
- المساهمة في تقييم السياسات العمومية،
- إنجاز دراسات معمقة حول المسار الحالي و المستقبلي للاقتصاد الوطني.

- **المشروع أو العملية 4 : تسيير محفظة الدولة و مراقبة المقاولات العمومية**

في سنة 2015، قامت مديرية المنشآت العامة والخوصصة بإعطاء انطلاقة دراسة حول المخطط المديري للتكوين لمدة 3 سنوات. وفي انتظار نتائج هذه الدراسة، تم تحديد كلفة تقدير مخطط التكوين الثلاثي 2016- 2018 لسنة 2016 ب2.5 مليون درهم.

كما يتم تحديد برنامج تقديري للدراسات العامة نظرا لضرورة تقديم كل سنة، لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للتدقيق، لموافقة رئيس الحكومة. قدر إنجاز مشروع الدراسات العامة لسنة 2016 ب3.9 مليون درهم.

فيما يخص المشاريع المتعلقة بالاعلاميات، فقدر المبلغ الاجمالي لسنة 2016 ب 6 مليون درهم.

أما فيما يخص مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة "الخوصصة" فتقدر المشاريع المتوقع أنجازها برسم سنة 2016 ب 67 مليون درهم.

- **المشروع أو العملية 5 : تأطير قطاع الاحتياط الاجتماعي و تنظيم و مراقبة التأمينات وإعادة التأمينات**

  - تفعيل البرنامج التعاقدي لقطاع التأمينات؛
  - مراجعة الكتاب الرابع من مدونة التأمينات المتعلق بعرض عمليات التأمين؛
  - مواصلة ملاءمة الرقابة على قطاع التأمين مع المعايير الدولية.

برنامج تبسيط تأمين المبادلات و حماية المستهلك

➢ استراتيجية البرنامج:

انخرطت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة منذ عدة سنوات في مجموعة من أوراش الإصلاح لتتفاعل أكثر مع محيطها ولتواكب تطورات السياق الوطني والعالمي بغية إنجاز مهامها بنجاعة أكبر .

وبهدف تعزز مساهمتها في تحسين مناخ الأعمال ودعم المداخيل الجبائية وحماية المواطن والمستهلك، عملت إدارة الجمارك خلال سنة 2011 على بلورة استراتيجية جديدة في أفق 2015 من خلال تصميم مخطط استراتيجي للفترة الممتدة بين 2011 و2015 وهيكلته على أساس 10 التزامات قوية تمت ترجمتها إلى أكثر من 40 مشروع استراتيجي .
يهدف هذا المخطط إلى وضع متطلبات وتطلعات زبناء هذه الإدارة ضمن أولوياتها، ويتعلق الأمر بكل من الفاعلين الاقتصاديين والشركاء المؤسساتيين والخواص.

وبذلك، شرعت خلال سنة 2011 في بلورة استراتيجية جديدة في أفق 2015 لكي تعزز مساهمتها في تحسين مناخ الأعمال ودعم المداخيل الجبائية وحماية المواطن والمستهلك. ولقد تم تصميم المخطط الاستراتيجي لفترة 2011-2015 على أساس تطلعات ثلاثة أصناف من زبناء الإدارة ويتعلق الأمر بكل من الفاعلين الاقتصاديين، الشركاء المؤسساتيين والخواص. حيث تمت هيكلته حول 10 التزامات قوية اتخذتها الإدارة تجاه زبنائها، وترجمت هذه الالتزامات بدورها إلى أكثر من 40 مشروعا استراتيجيا.

إن اعتبار "الزبون" محورا أساسيا في استراتيجية إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة وتنظيم العمل في إطار "مشاريع" يشكل في حد ذاته مقاربة جديدة لتحقيق المهام الموكلة إليها في ظل التحديات والإكراهات التي تواجهها في الميادين التدبيرية للإدارة.

➢ مسؤول البرنامج

السيد المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

➢ المتدخلين في القيادة

المدراء المركزيون
المدراء الجهويون
رؤساء الأقسام
رؤساء المشاريع

➢ **أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج:**

- **الهدف1 : تبسيط المساطر بغية تسهيل المبادلات**

  - **المؤشر1.1:** مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 التوقع	2018 التوقع
المدة بالساعات	9 ساعات و07 دقائق	8 ساعات و13 دقيقة	7 ساعات و24 دقيقة	6 ساعات و40 دقيقة	6 ساعات

توضيحات منهجية:

مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى هو الفرق بين تاريخ إيداع التصريح المفصل للبضائع وتاريخ قبول منح شهادة رفع اليد بالنسبة للسلع التي لا تتطلب تدخل أجهزة المراقبة الأخرى (المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، مديرية مراقبة الجودة،..).

مصادر المعطيات:

يتم الحصول على هذه المعطيات من النظام المعلوماتي لرصد المؤشرات الخاصة بالجمارك "SIID".

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التصاريح المفصلة التي لا تستوجب تراخيص أجهزة المراقبة الأخرى، والتي مثلت حوالي 64% من مجموع التصاريح المفصلة المطابقة للبضائع خلال الستة أشهر الأولى لسنة 2014.

يمكن لهذه المدة أن تطول بسبب مدة الاستخلاص التي ترجع للفاعل الاقتصادي المعني بالأمر.

تعليق:

تقليص مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى يدل على المجهود المبذول من طرف الإدارة من أجل تبسيط المساطر الجمركية وبالتالي التأثير إيجابا على تنافسية الشركات.

- **الهدف2 : ضمان الظروف المواتية للمنافسة *المشروعة***

  - **المؤشر1.2:** المداخيل الإضافية نتيجة المراقبة الجمركية

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
مليار درهم	3,2	3,4	3,7	4,0	4,3	

توضيحات منهجية:

المداخيل الإضافية نتيجة المراقبة الجمركية هي المبلغ الإجمالي للرسوم والضرائب الإضافية المستخلصة في إطار المراقبة الجمركية سواء أفضت هذه المراقبة إلى منازعات أم لا.

في حالة المنازعات، يتم احتساب مداخيل كل القضايا سواء تلك التي سويت عن طريق الصلح أو بتنفيذ قضائي.

مصادر المعطيات:
حساب يدوي لمبالغ الرسوم والضرائب المحصلة من طرف مختلف المديريات الجهوية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:
- اعتماد الحساب اليدوي خلال عملية جمع المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر يمكن أن يرفع من هامش الخطأ؛
- جمع المعطيات سيتم مستقبلا بطريقة أتوماتيكية بعد تطوير النظام المعلوماتي للإدارة.

تعليق:
سيمكن هذا المؤشر من تقدير مجهودات الإدارة وتعبئتها في مجال المراقبة وتحصيل مدا خيل إضافية لفائدة الميزانية العامة للدولة.

- **الهدف3 : تحسين جودة الخدمات وظروف العبور بالمراكز الحدودية**

  - **المؤشر 1.3 :** متوسط مدة معالجة الشكايات و طلبات المعلومات

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
اليوم	12	11	10	9	8	

توضيحات منهجية:
- مدة معالجة شكاية أو طلب معلومة : الفرق بين تاريخ التوصل بالشكاية (أو طلب المعلومة) وتاريخ إرسال رد الإدارة؛
- متوسط مدة معالجة جميع الشكايات وطلبات المعلومات المتوصل بها : يتم احتساب هذا المؤشر عبر قسمة مجموع آماد الإجابة على عدد الشكايات وطلبات المعلومات المتوصل بها.

مصادر المعطيات:

حساب آلي بالنسبة للشكايات بفضل اعتماد نظام معلوماتي لتدبير الشكايات. أما بالنسبة لطلبات المعلومات، فسيتم معالجتها مستقبلا بنفس النظام.

تعليق:
- المدة المتوسطة لمعالجة الشكايات قد تتأثر بالوقت اللازم للفصل في بعضها نظرا للأبحاث والتحريات اللازمة؛
- إن الإجابة في مدة وجيزة يمكن أن يعزى إلى تفاعلية المصالح المعنية، بيد أن استغراق الإجابة مدة طويلة قد يعزى إلى طبيعة الشكاية أو إلى تأخر المعني بالأمر عن الإدلاء بالمعلومات

➢ تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج: تبسيط تأمين المبادلات و حماية المستهلك

- **المشروع أو العملية 1 : ظروف العمل و استقبال المرتفقين**

تتطلع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة إلى تطوير الخدمات المقدمة لزبنائها وذلك عبر ملائمتها لحاجياتهم وخصوصياتهم. وهكذا، فإن تدبير العلاقة مع الزبناء سيكون من بين أولويات الإدارة في السنوات القادمة حيث ستعمل على :

- تحسين استقبال وتوجيه الزبناء؛
- تزويدهم بمعلومات موثوقة، كاملة وسهلة المنال والفهم؛
- تطوير إمكانيات الاستئناف أو الطعن والتحكيم والوساطة؛
- تقديم خدمات مبتكرة باستخدام جميع الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة للمعلومات.

وفي هذا السياق، وضعت هاته الإدارة رهن إشارة زبنائها تدبيرا معلوماتيا للشكايات الذي يسمح لهم بتسجيل شكاياتهم عبر البوابة الإلكترونية وكذا تتبع مراحل معالجتها. وسيتم توسيع نطاق هذه الخدمة لطلبات الحصول على المعلومات.

فضلا عن ذلك، سيتم تهيئة وتجهيز المرافق المخصصة لاستقبال المرتفقين وذلك بتبني هوية بصرية مشتركة.

أما بالنسبة لاستقبال طلبات الزبناء عبر الهاتف، سيتم إنشاء خلايا على المستوى الجهوي، على غرار الخلية المتواجدة بالإدارة العامة، تعمل على استقبال المكالمات ومعالجتها بطريقة موحدة .

ومن جهة أخرى، تعتزم الإدارة تجريد مسطرة القبول المؤقت للسيارات من طابعها المادي حتى يتسنى لها تحسين ظروف عملية العبور بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج وكذا السياح الأجانب القادمين إلى المغرب على متن سياراتهم الخاصة. كما ستعمل على تعميم نظام القراءة التلقائية للوحات العربات، الذي يتم تجريبه حاليا بميناء طنجة المتوسط، على باقي النقط الحدودية.

- **المشروع أو العملية 2 : تسهيل المبادلات**

لقد شكل هذا الالتزام أقوى الانتظارات التي تم التعبير عنها من طرف المقاولات. وللوفاء به، خططت إدارة الجمارك للعمل على المحاور الثلاثة التالية:

- تسريع إجراءات التعشير : سيتم، كلما أمكن ذلك، إيجاد حلول تقنية وتنظيمية وقانونية من أجل تسريع إجراءات التعشير الجمركية والتخفيف من الإجراءات الإدارية. وسيتم التعجيل والشروع في تنفيذ ورشتين في هذا الإطار، هما "المسلك الأخضر" و"الإرسال الالكتروني للوثائق المصاحبة للتصاريح الجمركية". كما ستواصل هذه الإدارة مساهمتها الفعالة في تنفيذ مشروع "الشباك الوحيد للتجارة الخارجية."
- تجريد المساطر من طابعها المادي: ستتم متابعة واستكمال الأنشطة الهادفة إلى تجريد كل مساطر التعشير من طابعها المادي. والغاية من ذلك هو بلوغ هدف التعشير الإلكتروني الكامل. ومن بين المشاريع المدرجة في إطار هذا الهدف، نذكر حذف الإيداع المادي للتصاريح من خلال تطبيق الإمضاء الإلكتروني والتبادل الإلكتروني للمعلومات مع مختلف الشركاء (على سبيل المثال، يتم حاليا العمل على التبادل الإلكتروني للضمانة البنكية) .
- ملائمة المساطر : سيعمد إلى ملائمة المساطر مع حقيقة الإكراهات التي تواجهها المقاولات بعد استشارة هذه الأخيرة في هذا الشأن بطريقة مباشرة أو عبر الجمعيات المهنية التي تمثلها، بالإضافة إلى تكييف برنامج تصنيف المقاولات مع المعايير الدولية وذلك باعتماد أنظمة "الفاعل الاقتصادي المعتمد تبسيطات جمركية" و"الفاعل الاقتصادي المعتمد أمن وسلامة". كما ستواصل الإدارة برنامجها الخاص بمراجعة مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي والأنظمة الاقتصادية الجمركية والضرائب غير المباشرة. ومن جهة أخرى، ستتم مركزة التعشير الجمركي البريدي بتعاون مع بريد المغرب.

- **المشروع أو العملية 3 : محاربة الغش الجمركي**

يخل الغش بجميع أشكاله (الغش التجاري، التقليد، التهريب) بقواعد المنافسة المشروعة. لذا، فإن إدارة الجمارك تلتزم بتقوية المراقبة. وسيكون المبدأ المؤطر لعملها في هذا النسق هو التقليل من المراقبة مع الاستهداف الأمثل للعمليات التي تنطوي على مخاطر.

وقد وضعت إدارة الجمارك تحليل وتدبير المخاطر في قلب استراتيجيتها لتعزيز المراقبة. كما تتوخى تحقيق قفزة نوعية في هذا الميدان وتحرص على إحداث وتطوير نظام للاستعلام وتدبير المخاطر وفق المعايير الدولية. وفي هذا السياق، سيتم تعميم دلائل وكتيبات على جميع المصالح المكلفة بالمراقبة لدعمها في هذا المجال.

على المستوى التنظيمي، تم إحداث خلايا للمراقبة القبلية في مختلف مكاتب الجمارك التي تشهد نشاطا مكثفا وذلك من أجل تحسين فعالية الرقابة عن طريق استهداف أفضل للغش.

ولضمان نجاح عملها وفق هذا المبدأ، ستضع الجمارك تعزيز قوى التدخل الجمركية في الميدان (الفيالق) ضمن أولوياتها. ذلك أن التوفر على فيالق بنظام مجدد، بتكوين أفضل وبتجهيز وتأطير أحسن، يعتبر بمثابة ضمانة لجودة وفعالية المراقبة وكذا لاحترام قواعد وأخلاقيات المهنة.

برنامج تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل و مسك المحاسبة العمومية

- **استراتيجية البرنامج:**

يعكس هذا البرنامج الرؤية الاستراتيجية للخزينة العامة للمملكة في مجال تنفيذ المالية العمومية وكذا مهام دعم تحقيق هذه الرؤية.
يجمع هذا البرنامج بين الوسائل المخصصة لتحسين ظروف العمل والاستقبال، و لعمليات تحصيل مداخيل الدولة والجماعات الترابية و لتدبير النفقات العمومية و لمسك الحسابات العمومية.

- **مسؤول البرنامج**

مدير الموارد و النظام المعلوماتي، بصفته آمر بالصرف مساعد.

- **المتدخلين في القيادة**

المديرون المركزيون و الخزنة الجهويون.

- **أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج:**

تتجلى أهداف هذا البرنامج فيما يلي:
بالنسبة لمشروع "ظروف العمل و الاستقبال":

- تحسين محيط عمل الموظفين وظروف استقبال المرتفقين.

بالنسبة لمشروع " تدبير المالية المحلية و التحصيل:"

- تعبئة موارد الدولة والجماعات الترابية ؛
- تبسيط وتحديث أداء الضرائب و الرسوم ؛
- ترشيد تنفيذ نفقات الجماعات الترابية.

بالنسبة لمشروع " تنفيذ نفقات الدولة:"

- ترشيد مسلسل تنفيذ و مراقبة نفقات الدولة.

بالنسبة لمشروع " مسك المحاسبة العمومية":

- تحسين مسك المحاسبة العمومية و مسلسل الإدلاء بالحسابات العمومية.

- **الهدف1 : تحسين محيط عمل الموظفين و ظروف استقبال المرتفقين**

  - **المؤشر 1.1** : عدد المقرات الإدارية التي تمت إعادة تهيئتها

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
عدد المقرات الادارية التي تمت إعادة تهيئتها	10	10	10	10	10	50

توضيحات منهجية:

عدد المقرات الإدارية التي تمت إعادة تهيئتها : هو العدد السنوي لعمليات إعادة التهيئة التي تم إنجازها. يمكن هذا العدد من تقييم وتيرة عمليات إعادة التهيئة ذات الأولوية التي تم إنجازها.

مصادر المعطيات:

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

- **الهدف2 : تعبئة موارد الدولة و الجماعات الترابية**

  - **المؤشر 1.2** : معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
معدل التحصيل (*)	73%	74%	76%	78%	80%	80%

(*):تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لعدد الجداول فإن معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية لا يتعدى40% من الديون.

  - **المؤشر 2.2 :** المداخيل المحصلة المتعلقة بالسنوات السابقة

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
مليار درهم	1.3	2	2.5	3	3.4	3.6

توضيحات منهجية:

معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية : هو معدل التحصيل الصافي الذي يقيس التحصيل المنجز بالنسبة للمبالغ المتكفل بها خلال السنة الجارية و التي لم تكن موضوع إيقاف قانوني لتحصيلها (المنازعات القضائية، الضرائب غير المستحقة، تسهيلات في الأداء وما إلى ذلك).

المداخيل المحصلة المتعلقة بالسنوات السابقة : هو مبلغ المداخيل الفعلية المحصلة المتعلقة بالباقي استخلاصه بالنسبة للسنوات السابقة.

مصادر المعطيات:
تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

- **الهدف3 : تبسيط وتحديث أداء الضرائب و الرسوم**

  - **المؤشر 1.3 :** عدد عمليات أداءات الضرائب و الرسوم المنزوعة الصفة المادية عنها

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
عدد العمليات	35 000	52 000	75 000	100 000	120 000	400 000

توضيحات منهجية:
عدد عمليات أداءات الضرائب و الرسوم المنزوعة الصفة المادية عنها : هو عدد عمليات أداء الضرائب و الرسوم المنجزة بصفة غير مادية (عبر الانترنت، التحويل البنكي وما إلى ذلك).

مصادر المعطيات:
تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

- **الهدف4 : ترشيد تنفيذ نفقات الجماعات الترابية**

  - **المؤشر 1.4 :** نسبة تغطية النظام المعلوماتي للتدبير المندمج لنفقات الجماعات الترابية

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
%	100	100	100	100	100	100

  - **المؤشر 2.4 :** عدد موظفي الجماعات الترابية الذين تمت مركزة أداء رواتبهم

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
عدد موظفي الجماعات الترابية	49 000	69 000	94 000	105 000	120 000	120 000

توضيحات منهجية:
نسبة تغطية النظام المعلوماتي للتدبير المندمج لنفقات الجماعات الترابية : كنسبة مئوية، يتعلق الأمر بعدد الجماعات الترابية المستعملة للنظام المعلوماتي للتدبير المندمج للنفقات بالنسبة للعدد الإجمالي للجماعات الترابية.

عدد موظفي الجماعات الترابية الذين تمت مركزة أداء رواتبهم : هو العدد الإجمالي لموظفي الجماعات الترابية الذين يتم أداء رواتبهم على مستوى الخزينة العامة للمملكة.

مصادر المعطيات:
تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

- **الهدف5 : ترشيد مسلسل تنفيذ ومراقبة نفقات الدولة**

  - **المؤشر 1.5** : متوسط أجل التأشير على الالتزام بالنفقات

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
متوسط الأجل بالأيام	**14**	13	12	11	10	10

  - **المؤشر 2.5** : متوسط أجل الأداء

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
متوسط الأجل بالأيام	**10**	9	8	8	8	8

توضيحات منهجية:
متوسط أجل التأشير على الالتزام بالنفقات : يتعلق الأمر بمتوسط عدد الأيام بين تاريخ التأشير وتاريخ التوصل بمقترح الالتزام بالنفقات. يمكن هذا المؤشر المتعلق بالصفقات العمومية للدولة من قياس سرعة التعامل مع مقترحات الالتزام بالنفقات على مستوى المشروعية.
متوسط أجل الأداء : يتعلق الأمر بمتوسط عدد الأيام بين تاريخ التكفل و تاريخ الأداء. يسمح هذا المؤشر المتعلق بالصفقات العمومية للدولة بقياس سرعة التأشير و الأداء.

مصادر المعطيات:
تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

- **الهدف6 : تحسين مسك المحاسبة العمومية و مسلسل الإدلاء بالحسابات العمومية**

  - **المؤشر 1.6** : متوسط أجل تحضير القوائم اللازمة لإعداد مشروع قانون التصفية

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
متوسط الأجل بالشهور	12	12	12	12	12	12

المؤشر 2.6 : أجل الدفع المحاسبي

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
أجل الدفع بالأيام	25	20	10	10	10	10

توضيحات منهجية:

متوسط أجل تحضير القوائم اللازمة لإعداد مشروع قانون التصفية : يتعلق الأمر بمتوسط عدد الشهور اللازم لتحضير القوائم التي يتم استعمالها لإعداد مشروع قانون التصفية. هذا المؤشر يمكن من الاطلاع على مدى احترام مبدأ الإدلاء بالحسابات العمومية.

أجل الدفع المحاسبي : يتعلق الأمر بمتوسط عدد الأيام التي تلزم المحاسبين العموميين لإنجاز عمليات الدفع المحاسبي الشهري. هذا المؤشر يمكن من الاطلاع على مدى احترام الجدول المحاسبي.

مصادر المعطيات:

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

➢ تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج: تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل و مسك المحاسبة العمومية

- **المشروع أو العملية 1 :الانتاجية و ظروف العمل**

يهدف هذا المشروع إلى تحسين ظروف استقبال المواطنين وتمكين الموظفين من الاستفادة من محيط عمل فعال. هذا المشروع ينبني على تنفيذ العديد من الإجراءات نذكر منها على الخصوص إعادة تأهيل وتطوير المباني الإدارية وتحسين بيئة العمل من المعدات والمرافق.

- **المشروع أو العملية 2 : تنفيذ نفقات الدولة**

يهدف هذا المشروع إلى ترشيد آجال تنفيذ ومراقبة نفقات الدولة.

- **المشروع أو العملية 3 :تدبير المالية المحلية و التحصيل**

يهدف هذا المشروع إلى تحسين مداخيل الدولة والجماعات الترابية من خلال تعزيز ديناميكية تحصيل الديون العمومية، تبسيط الإجراءات لأداء الضرائب و الرسوم وكذا تحسين تنفيذ النفقات بالنسبة للجماعات الترابية.

- **المشروع أو العملية 4 : مسك المحاسبة العمومية**

هذا المشروع يخص المركزة المحاسبية و مسك المحاسبة العمومية من أجل ضمان جودة وشفافية الحسابات العمومية.

برنامج تعبئة و تحصيل الموارد الجبائية

➢ **ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة**

يرتكز برنامج "تعبئة و تحصيل الموارد الجبائية" أساسا على المحاور التالية:

- بناء علاقة شراكة و ثقة مع الخاضع للضريبة؛
- التحول إلى إدارة رقمية؛
- تعزيز عمل الإدارة في مجال المراقبة؛
- تعزيز الخبرة و الكفاءة في مهنة التحصيل الضريبي.

مسؤول البرنامج

المدير العام للضرائب

➢ **فاعلو القيادة**

المدير العام للضرائب والمديرون المركزيون والجهويون

➢ **أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج:**

- **الهدف1 : تحسين جودة الخدمات وتعزيز الالتزام الضريبي**
  - **المؤشر 1.1** : الأجل المتوسط لمعالجة ملفات إرجاع الضريبة على القيمة المضافة

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	2019 القيمة المستهدفة
الشهر	**3**	3	2.5	2.5	2.5	2

توضيحات منهجية:

الأجل المتوسط لمعالجة ملفات إرجاع الضريبة على القيمة المضافة هو الفارق بين "تاريخ أداء الإرجاع" و"تاريخ إيداع طلب الإرجاع " نسبة إلى عدد الإرجاعات المسجلة خلال مدة معينة.

مصادر المعطيات:

طلبات إرجاع الضريبة على القيمة المضافة المودعة من طرف الملزمين.

يتم تحيين هذا المؤشر مرة في السنة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

لا تدخل في إطار هذا الأجل المتوسط الملفات الناقصة.

تعليق:

يمكن للأجل أن يكون أقل من 3 أشهر بالنسبة لبعض المديريات الجهوية.

تستفيد المنشآت الحاصلة على صفة "الملزم المصنف"من حق إرجاع الضريبة على القيمة المضافة بنسبة كبيرة و بدون مراقبة مسبقة.

- **المؤشر 2.1** : نسبة الشكايات بالنسبة لمجموع الضرائب الصادرة

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	2017 القيمة المستهدفة
%	**1.01**	1.01	1.01	1	1	1

توضيحات منهجية:

تحسب هذه النسبة انطلاقا من عدد الشكايات المتوصل بها وعدد الضرائب المفروضة الصادرة خلال السنة.

مصادر المعطيات:

استقبال دوري للحالات الإحصائية للشكايات المودعة في مختلف المديريات الجهوية ونظام المعلومات بالنسبة لعدد الاصدارات.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتأثر هذا المؤشر بمستوى معارضة الملزمين.

تعليق:

مؤشر يميل إلى الانخفاض نظرا للمجهود الذي تقوم به الإدارة من أجل تفادي النزاعات.

- **الهدف2 : تحديث الإدارة و تحسين جودة الخدمات**

- **المؤشر 1.2** : عدد الخدمات الالكترونية /عدد المساطر الالكترونية المقدمة عبر بوابة المديرية العامة للضرائب

يتعلق الأمر بتقييم عدد الخدمات الإلكترونية والمساطر الإلكترونية المفتوحة عبر بوابة المديرية العامة للضرائب .

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	2019 القيمة المستهدفة
عدد الخدمات الالكترونية	**3**	3	4	6	7	+
عدد المساطر الالكترونية	**48**	55	81	85	86	86

توضيحات منهجية:

إحتساب عدد الخدمات الإلكترونية / عدد المساطر الإلكترونية المفتوحة عبر بوابة المديرية العامة للضرائب.

تجدر الإشارة إلى أنه ينتج عن إزالة الصفة المادية من أي التزام ضريبي عدد كبير من المساطر الإلكترونية.

مصادر المعطيات:
بوابة المديرية العامة للضرائب.

- **الهدف3 : تحسين تحصيل الضرائب و الرسوم**
  - **المؤشر 1.3** : نسبة تطور تحصيل الضرائب (التي تخص المديرية العامة للضرائب)

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	2020 القيمة المستهدفة
%	**66**	68	69	70	72	75

توضيحات منهجية:
تحسب هذه النسبة انطلاقا من خالص المتبقى للتحصيل.
مصادر المعطيات:
الواجب تحصيله والمحصل عليه من طرف قابضي الإدارة الجبائية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:
إن تحقيق نسبة التحصيل مرتبط بتسوية إشكالية الحجز لدى الغير.

تعليق:
تحسين تحصيل الضريبة رهين بتزويد إدارة الضريبة بموظفين إضافيين، خاصة منهم أعوان الإشعار والتنفيذ للخزينة.

  - **المؤشر 2.3** : نسبة إنجاز التوقعات الجبائية

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	2019 القيمة المستهدفة
%	99.3	100	100	100	100	100

توضيحات منهجية:
يتعلق الأمر بالنسبة: المداخيل الصافية على التوقعات ب%
المداخيل الصافية : هي الفرق بين مبلغ التحصيلات والنفقات المتعلقة بالمداخيل الجبائية بالنسبة لسنة معينة حسب نوعية الضريبة.
التوقعات : هي توقعات السنة المالية للمداخيل الجبائية حسب نوعية الضريبة.

مصادر المعطيات:
- الموارد والنفقات المنجزة من طرف محاسبي المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة.
- الإطار الماكرو الاقتصادي المنجز من طرف مديرية الدراسات والتوقعات المالية وكذا النتائج النصف سنوية للمقاولات الكبرى.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:
يمكن لهذا المؤشر أن يتأثر بنتائج المقاولات الكبرى وتطور الظرفية الاقتصادية.

تعليق:
يمثل الأداء التلقائي للضريبة حوالي 92% من التحصيلات في حين لا يشمل مجال تدخل الإدارة سوى 8 % المتبقية.

➢ تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج: تعبئة و تحصيل الموارد الجبائية

يضم برنامج "تعبئة و تحصيل الموارد الجبائية" المشروعين التاليين:

-جودة الخدمات،
- الاحاطة بالمجال الضريبي و محاربة الغش.

• المشروع أو العملية 1 :جودة الخدمة

يندرج مشروع " جودة الخدمة" في إطار السياسة العامة لتحديث الإدارة، ويهدف إلى بناء علاقات ثقة وشراكة بين الإدارة والمرتفق من شأنها أن تعزز الوعي والالتزام الضريبي .
وفي هدا الصدد، فإن تطوير الخدمات الإلكترونية وتحسين ظروف العمل وظروف استقبال المرتفقين وتبسيط المساطر الإدارية وكذا التواصل تمثل أهم الإجراءات المتبعة لتحقيق هذا المشروع. تبلغ الاعتمادات المرصدة لهذا المشروع برسم سنة 2016 ما قدره 140.582.843درهما منها 92.682.843 درهما للتسيير و 47.900.000 درهما للاستثمار . وستخصص هذه الاعتمادات لضمان السير العادي للإدارة ولإنجاز العمليات الأساسية التالية :

- **العمليات العقارية و التجهيزية**:
  - متابعة أشغال بناء وتوسيع مقرات المصالح الضريبية بمدن الصويرة و تطوان و بني ملال بمبلغ إجمالي قدره 13,37 مليون درهم؛
  - متابعة تهيئة البناية التي تم اقتناؤها حديثا بمدينة تمارة و العمارة " أ " للمديرية العامة و عقار بن امسيك سيدي عثمان ومقرات المصالح الضريبية بالقصر الكبير وطنجة ووزان بمبلغ إجمالي قدره 14,46 مليون درهم؛
  - تعميم نظام مراقبة الولوج لمقرات العمل وتدبير وقت الحضور بمبلغ قدره 3 ملايين درهم سنويا؛
  - تعميم نظام الحراسة بواسطة كاميرات المراقبة بمبلغ قدره 2,5 مليون درهم سنويا؛
  - اقتناء الأدوات وتجهيزات المكتب بمبلغ 6,5 ملايين درهم؛
  - تهيئة فضاءات الاستقبال بفاس بمبلغ 1,7 مليون درهم.

- **العمليات المعلوماتية:**
  - انجاز المشروع المتعلق بالشواهد الجبائية والإسترجاعات عبر الإنترنيت « Simpl-attestations et Simpl -remboursement » بقيمة اجمالية 7.5 مليون درهما منها 4.5 مليون دهما مبرمجة سنة 2016.
  - المساعدة لتطوير الخدمات الإلكترونية بمبلغ سنوي 600 الف درهم.

• المشروع أو العملية 2 : الاحاطة بالمجال الضريبي و محاربة الغش

يهدف هذا المشروع إلى تعبئة الموارد اللازمة لتمويل النفقات العامة والمساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.
كما يهدف هذا المشروع إلى السهر على التطبيق الجيد للقانون وعلى العدالة الجبائية بين الخاضعين للضريبة.
لتحقيق هذه الأهداف يرتكز عمل المديرية العامة للضريبة على المحاور التالية:

- إنجاح عملية تعميم تشغيل النظام المعلوماتي الجديد " النظام المندمج لفرض الضريبة " (SIT) الذي يهدف الى تحكم أفضل و أنجع في المادة الضريبية و بصفة اجمالية و متناسقة؛
- تحديث المراقبة الضريبية وتوفير الموارد والوسائل اللازمة لتحليل المخاطر واستهداف الغش ؛
- تطوير آليات التحصيل التلقائي ؛
- زيادة وتقوية الجهود فيما يخص التحصيل الجبري.

ستمكن الاعتمادات من إنجاز العمليات التالية:

- اقتناء الأجهزة المكتبية بمبلغ 11 مليون درهم ؛
- اقتناء معدات التخزين و النسخ الاحتياطي بمبلغ 6,5 مليون درهم ؛
- المساعدة على صيانة تطبيقات النظام المندمج لفرض الضريبة (SIT) و ذلك لضمان استيداع أكبر و تفاعلية النظام في معالجة العيوب وكذلك السرعة في ادماج التغييرات القانونية أو التنظيمية أو المتعلقة بالإجراءات، بمبلغ 4 ملايين درهم سنويا ؛
- اقتناء المعدات لتقوية أمن و سلامة النظام المعلوماتي بمبلغ 5 مليون درهم ؛
- اقتناء قاعدة معلوماتية للنسخ الاحتياطي خاصة بالخدمات الإلكترونية في مجال الضريبة بمبلغ 4,5 مليون درهم ؛
- تجديد قاعدة أرشفة البريد الإلكتروني بمبلغ 3,5 مليون درهم ؛
- تجديد المحول العكسي و نظام التكييف لمركز البيانات بمبلغ 1 مليون درهم ؛
- اقتناء نظام للرصد المسبق لنجاعة التطبيقات المعلوماتية بمبلغ 4 مليون درهم ؛

برنامج تدبير الملك الخاص للدولة

➢ استراتيجية البرنامج:

انطلاقا من المهام المنوطة بها، تقوم مديرية أملاك الدولة، من خلال تعبئة الملك الخاص للدولة، بدور دعم ومواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

وفي هذا الصدد، تمت برسم العشر سنوات الأخيرة، تعبئة ما يقارب 155.000 هكتارا من الملك الخاص للدولة لدعم الأوراش الكبرى ومشاريع إنشاء البنيات التحتية والتجهيزات العمومية، وكذا مساندة مختلف الاستراتيجيات القطاعية.

وهكذا، فقد تم تخصيص:
- 189 95 هكتارا لدعم مخطط المغرب الأخضر؛
- 683 15 هكتارا لأجل النهوض بالسكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق؛
- 350 5 هكتارا لتنمية المناطق الصناعية، وكذا إنجاز مشاريع صناعية مختلفة بغلاف إجمالي توقعي يناهز 38 مليار درهم وخلق ما يقارب 000 142 فرص شغل؛
- 150 12 هكتارا لتطوير المحطات السياحية في إطار المخطط الأزرق ومخطط بلادي وكذا إنجاز مشاريع سكنية سياحية مندمجة بغلاف اجمالي يقدر ب 124 مليار درهم وخلق ما يناهز000 40 منصب شغل متوخى؛
- 800 26 هكتارا لإنشاء محطات الطاقة الهوائية في إطار تنفيذ السياسة الحكومية الهادفة إلى تطوير الطاقات المتجددة.

وتنصب الجهود حاليا حول السبل والوسائل الكفيلة بمواصلة هذا الدعم بالفعالية المطلوبة عن طريق وضع رهن إشارة الفاعلين وعاء عقاري جاهز للاستخدام.

➢ ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

في إطار تحديث تدبير الملك الخاص للدولة ورغبة في تقديم خدمات ذات جودة تستجيب لانتظارات المواطنين والفرقاء، قامت مديرية أملاك الدولة بتسطير برنامجها الاستراتيجي الذي يتمحور حول عدة أوراش مهيكلة، تتمثل في ما يلي:

- مواصلة الأوراش المرتبطة بضبط وتحفيظ أملاك الدولة؛
- العمل على تصفية الاحتلالات بدون سند أو قانون؛
- تحسين حماية الرصيد العقاري للدولة؛
- تثمين الملك الخاص للدولة والرفع من مردوديته؛
- التدبير الديناميكي للتجهيزات العمومية؛
- التدبير النشط للأملاك وإعادة تكوين المخزون العقاري للدولة؛
- تحديث النظام المعلوماتي الخاص بأملاك الدولة وإعادة تأهيله؛
- ضبط وتدقيق المعطيات المتعلقة بالملك الخاص للدولة.

➢ مسؤول البرنامج

مدير أملاك الدولة.

➢ المتدخلين في القيادة

نائبي مدير أملاك الدولة والمسؤولون عن الوحدات الادارية المختصة .

➢ أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج:

• الهدف1 : تحسين العرض العقاري المعبأ لفائدة الاستثمار والتجهيزات العمومية

- **المؤشر 1.1** : تصفية الاحتلالات بدون سند أو قانون

يتعلق الأمر بتتبع الورش الخاص بتصفية الاحتلالات بدون سند أو قانون من أجل تعبئة الرصيد العقاري لأملاك الدولة في أفضل الظروف.
يساعد هذا المؤشر على التحديد الدقيق و الشامل للتقدم المحرز في هذا الورش.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
هكتار	5641	2000	2 000	2 000	2 000	

الاستراتيجية و الملاءمة:
المحاور الاستراتيجية للمؤشر :
- التحكم و ضبط الوعاء العقاري للدولة؛
- تعبئة الملك الخاص للدولة لدعم دينامية الاستثمار.

توضيحات منهجية:
يمثل هذا المؤشر المساحة التي خضعت لإجراءات التسوية (المعاينة القضائية, وضع طلبات الافراغ...).

مصادر المعطيات:
مديرية أملاك الدولة

اجراءات تأويل المؤشر:

يساعد هذا المؤشر على معرفة التقدم المحرز في إطار الورش الخاص بتصفية الاحتلالات بدون سند أو قانون. كما أن اختيار الهكتار كوحدة للقياس يسمح بتحديد تطور العقارات المشمولة بالتسوية.
يعترض هذا المؤشر صعوبات مرتبطة بالأفراد وبالمحيط الاجتماعي.

خطة تحسين المؤشر:

- تبسيط الاجراءات والمسالك والآجال المرتبطة بالمنازعات المتعلقة بأملاك الدولة المحتلة؛
- دعم السلطات المحلية.

تعليق:

تهدف هذه العملية الى تسوية وضعية الملك الخاص للدولة موضوع احتلالات غير قانونية من طرف الأغيار ويتيح هذا المؤشر تتبع المنجزات المحققة في هذا المجال.

- **المؤشر 2.1** : ضبط المعطيات المتعلقة بالملك العقاري للدولة (نسبة الإنجاز %)

يتعلق الأمر بتتبع الورش الخاص بتصفية وتحيين المعطيات المرتبطة بأملاك الدولة في إطار ضبط والتحكم في المعلومات التي تنتجها المديرية.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
%		20%	60%	80%	100%	

الاستراتيجية و الملاءمة:
المحاور الاستراتيجية للمؤشر:
- تحسين الإلمام بأملاك الدولة؛
- ضبط والتحكم في المعلومات الخاصة بالعقار العمومي.

توضيحات منهجية:
يوافق هذا المؤشر وتيرة سير المشروع.

مصادر المعطيات:
مديرية أملاك الدولة.

اجراءات تأويل المؤشر:
يبقى هذا المؤشر رهينا باحترام صاحب الصفقة للآجال المحددة لإنجاز الأعمال.

تعليق:
تهدف هذه العملية إلى تحسين جودة المعلومات المتعلقة بالملك الخاص للدولة (المحتوى، التموقع، الخصائص....).

- **الهدف2 : حماية الملك الخاص للدولة**

- **المؤشر 1.2** : تحفيظ الملك الخاص للدولة

يسمح هذا المؤشر بتتبع تسوية الوضعية القانونية لأملاك الدولة وتصفيتها وكذا التحديد الدقيق لوتيرة تحفيظ الملك الخاص للدولة.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
هكتار	23 436	25 000	10 000	10 000	10 000	

الاستراتيجية و الملاءمة:
المحاور الاستراتيجية للمؤشر:
- ضبط والتحكم في الرصيد العقاري للدولة؛
- تعبئة الوعاء العقاري لأجل دعم دينامية للاستثمار.

توضيحات منهجية:
يمثل هذا المؤشر مساحة أملاك الدولة الحائزة على رسم عقاري.

مصادر المعطيات:
مديرية أملاك الدولة / الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية و المسح الخرائطي.

اجراءات تأويل المؤشر:
يسمح هذا المؤشر بمعرفة وتيرة سير الورش الخاص بتحفيظ أملاك الدولة. كما أن اختيار الهكتار كوحدة للقياس يمكن من تحديد تطور أملاك الدولة المحفظة؛
- يعترض هذا المؤشر صعوبات مرتبطة بالأفراد و بالمحيط الاجتماعي.

خطة تحسين المؤشر:
- تعزيز آلية التنسيق مع جميع الأطراف المعنية؛
- تبسيط المسالك والآجال المتعلقة بالمنازعات الخاصة بتحفيظ أملاك الدولة.

تعليق:
تهدف هذه العملية إلى تسريع وتيرة تحفيظ الملك الخاص للدولة و يتيح هذا المؤشر إمكانية التتبع المستمر لهذا الورش.

- **المؤشر 2.2** : تأمين الملك الخاص للدولة

يتعلق الأمر بتتبع الورش الخاص برقمنة رسوم الملكية والوثائق المرجعية في إطار تأمين الملك الخاص للدولة.
يسمح هذا المؤشر بالتحديد الدقيق لوتيرة سير أشغال هذا الورش.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
عدد الوثائق	-	50 000	50 000			

الاستراتيجية و الملاءمة :
المحاور الاستراتيجية للمؤشر:
- حماية و صيانة الملك الخاص للدولة؛
- جاهزية ودقة المعلومات المتوفرة حول الملك الخاص للدولة.

توضيحات منهجية:
يمثل هذا المؤشر عدد الوثائق المشمولة بعملية الرقمنة في إطار تأمين الملك الخاص للدولة.

مصادر المعطيات:
مديرية أملاك الدولة.

اجراءات تأويل المؤشر:
يبقى هذا المؤشر رهينا باحترام صاحب الصفقة للآجال المحددة لإنجاز الأعمال.

تعليق:
يهدف هذا المشروع إلى تأمين الملك الخاص للدولة عن طريق رقمنة الوثائق المرجعية ذات الأهمية.

- **الهدف3 : تحديث و تحسين الحكامة**

  - **المؤشر 1.3** : تحديث النظام المعلوماتي الخاص بأملاك الدولة (نسبة الإنجاز %)

يتعلق الأمر بتزويد المديرية بنظام معلوماتي حديث لتحسين تدبير أملاك الدولة.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
%	-	10	30	70	100	

الاستراتيجية و الملاءمة:
المحاور الاستراتيجية للمؤشر:
- عصرنة تدبير الملك الخاص للدولة؛
- تسهيل عملية اتخاذ القرار؛
- دعم دينامية الاستثمار.

توضيحات منهجية:
يمثل هذا المؤشر وتيرة إنجاز هذا المشروع.

مصادر المعطيات:
مديرية أملاك الدولة.

اجراءات تأويل المؤشر:
يبقى هذا المؤشر رهينا باحترام صاحب الصفقة للآجال المحددة لإنجاز الأعمال.

تعليق:
تهدف هذه العملية إلى تحديث النظام المعلوماتي الخاص بأملاك الدولة. كما يساعد هذا المؤشر على التتبع المستمر لسير هذا الورش.

- **الهدف4 : تثمين الملك الخاص للدولة**

  - **المؤشر 1.4** : إيرادات وعائدات الملك الخاص للدولة

يتعلق الأمر بالحفاظ على إيرادات وعائدات أملاك الدولة.

الوحدة	2014 الإنجاز	2015 قانون المالية	2016 مشروع قانون المالية	2017 التوقع	2018 التوقع	السنة المرجعية للقيمة المستهدفة
مليون درهم	**2700**	**2400**	**2000**	**2000**	**2000**	

الاستراتيجية و الملاءمة:
المحاور الاستراتيجية للمؤشر:

- الحفاظ على مداخيل أملاك الدولة؛
- إعادة تكوين الرصيد العقاري للدولة.

توضيحات منهجية:
يمثل هذا المؤشر مبالغ الإيرادات والعائدات المتأتية من تدبير الملك الخاص للدولة.

مصادر المعطيات:
مديرية أملاك الدولة.

اجراءات تأويل المؤشر:
يبقى هذا المؤشر على أشد الارتباط بالظرفية الاقتصادية.

تعليق:
يتعلق الأمر بالتثمين الأفضل لأملاك الدولة.

➢ تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج: تدبير الملك الخاص للدولة

يتكون برنامج مديرية أملاك الدولة من المشروعين التاليين:

- مشروع 10. 6000 = " ظروف العمل"
- مشروع 20. 6000 = "دعم تدبير أملاك الدولة"

وتتلخص الاعتمادات المسندة لبرنامج هذه المديرية برسم سنة 2016 في ما يلي:

- المشروع أو العملية 1 :ظروف العمل

يندرج مشروع " ظروف العمل" في إطار استراتيجية تحديث مواقع العمل وتأهيلها وتوفير الوسائل على صعيد مختلف مصالح مديرية أملاك الدولة بغية تحسين جودة الخدمة.

ويهدف هذا المشروع إلى:

- ضمان السير العادي لمختلف المصالح؛
- صيانة وتأهيل مواقع العمل وتزويد المصالح بأثاث المكتب وبالمعدات اللازمة.

وسيتم استغلال الاعتمادات في إنجاز العمليات الأساسية التالية:

-1- ضمان السير العادي للمصالح:

يتعلق هذا الشق بتحمل مصاريف التسيير المرتبطة بتحسين ظروف العمل (تغطية مصاريف التسيير...).

ويتحدد الاعتماد الخاص بهذا الجانب في **13 429 000** درهم.

-2- صيانة وتأهيل المباني الإدارية وتزويدها بالتجهيزات اللازمة

يتمحور هذا الجانب حول:

- مواصلة أشغال تهيئة وصيانة المباني الإدارية وتحسين جودتها بمبلغ: **2 734 900** درهم؛
- تجهيز مختلف المصالح بكلفة **880 000** درهم (أثاث المكتب و المعدات).

يبقى الهدف المقصود هو تحسين ظروف العمل والاستقبال وضمان السير العادي لمختلف هياكل مديرية املاك الدولة.

- المشروع أو العملية 2 : دعم تدبير الملك الخاص للدولة

يرتكز مشروع دعم تدبير الملك الخاص للدولة على مساندة مختلف الهياكل في أداء مهامهم (النقل، التنقل، رسوم و مستحقات استعمال الخطوط و القنوات المتخصصة للشبكة، الاتصالات، الصيانة المعلوماتية، التكوين ودعم الموارد البشرية،...).

يندرج مشروع " دعم تدبير الملك الخاص للدولة " في إطار استراتيجية تحديث مواقع العمل وتأهيلها وتوفير الوسائل على صعيد مختلف مصالح مديرية أملاك الدولة بغية تحسين جودة الخدمة.

- بالنسبة للجانب الخاص بالاستثمار، فيتمحور حول ما يلي :

أ- عصرنة المهن الأساسية لمديرية أملاك الدولة:

حماية أملاك الدولة:

تعمل المديرية بتنسيق مع مختلف المتدخلين على حماية وضبط وتسوية الوضعية القانونية لأملاك الدولة عبر:

- مواصلة تحفيظ أملاك الدولة لأجل تعبئتها برسم مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- مواصلة الورش الخاص برقمنة رسوم الملكية والوثائق المرجعية (العقود، القرارات،...)؛
- مواصلة تصفية الاحتلالات بلا سند أو قانون.

مواكبة الدينامية الوطنية للاستثمار:
تسهر مديرية أملاك الدولة، في إطار أجرأة القرارات المتخذة من طرف اللجنة الوزارية المحدثة من قبل رئيس الحكومة، على مواصلة تعبئة الملك الخاص للدولة لأجل مواكبة دينامية الاستثمار وانجاز التجهيزات العمومية (الصناعة، السياحة، السكن ...) و كذا تبسيط المعايير المعتمدة في تعبئة العقار العمومي وعقلنة استعماله ووضع آلية لجمع المعطيات المتعلقة بتتبع مشاريع الاستثمار الرائجة بتنسيق مع الأطراف المتدخلة.

ب- تحسين الحكامة

تحديث النظام المعلوماتي :

يتمحور النظام المعلوماتي لمديرية أملاك الدولة حول قاعدة المعطيات بالإضافة إلى التطبيقات المرتبطة بمساطر تدبير أملاك الدولة.

غير أن هذا النظام تشوبه عدة نواقص خاصة فيما يتعلق بمحدودية المعطيات المعلوماتية وعدم مطابقتها لوضعية الأملاك على أرض الواقع و غياب نظام جغرافي مندمج لتدبير أملاك الدولة و كذا ضعف الأدوات المساعدة على اتخاذ القرار.

و في اطار عصرنة تدبير الملك الخاص للدولة، قامت مديرية أملاك الدولة بفتح مسطرة طلب العروض تهدف إلى وضع نظام معلوماتي مندمج يمكن من المساعدة على اتخاذ القرار وتوفير خدمات على الخط بالإضافة إلى تمكين الشركاء من معطيات دقيقة وشاملة حول المساطر المتبعة لتدبير الملك الخاص للدولة.

وسيتم خلال سنة 2016 تثبيت (consolidation) مبلغ 13,3مليون درهم الممنوح كاعتماد الالتزام في إطار الصفقة الخاصة بهذا الورش.

تحيين وتدقيق المعطيات الخاصة بالأملاك :

انطلاقا من المهام الموكولة اليها المرتبطة بتدبير الملك الخاص للدولة (عمليات الاقتناء، التفويت، البيع ...)، تسهر مديرية أملاك الدولة على التحكم في الوعاء العقاري للدولة، وايجاد الوسائل المناسبة والكفيلة بتعبئته واعادة تكوينه ورصده لمواكبة دينامية الاستثمار والتجهيزات العمومية.
وفي هذا الاطار، تبقى جاهزية الوعاء العقاري وملاءمته وتكلفته من أهم المعطيات المؤثرة في تحديد الاستراتيجيات القطاعية وكذا معالم سياسة التهيئة الترابية ومشاريع الاستثمار. الأمر الذي يستلزم التوفر على معطيات دقيقة حول أملاك الدولة من حيث المحتوى والتموقع والخصوصية لأجل تسهيل عملية اتخاذ القرار.
ومن هذا المنطلق، تعتزم مديرية أملاك الدولة اللجوء إلى مساعدة تقنية خارجية لأجل القيام بهذا الورش الهادف الى التدقيق الشامل لأملاك الدولة عن طريق مقارنة المعطيات المتوفرة في النظام المعلوماتي الحالي للمديرية مع الملفات الادارية المتواجدة والزيارات الميدانية وكذا مقاربتها مع المعطيات المتوفرة لدى الأطراف المختلفة المتدخلة لإغناء المحتوى المعلوماتي لقاعدة المعطيات.

و يقدر الغلاف المالي للقيام بهذا الورش بحوالي 16 مليون درهم (5.3 مليون درهم كاعتماد أداء برسم سنة 2016 و10,7 مليون درهم كاعتماد الالتزام).

المعلوميات :
- اقتناء وتركيب العتاد المعلومياتي وشراء برامج وبرانيم معلوماتية .